







مَنِيَّاتُ الرَّئِيسِ بَشَّارِ الْأَسَدِ

رئيس الجمهورية العربية السورية





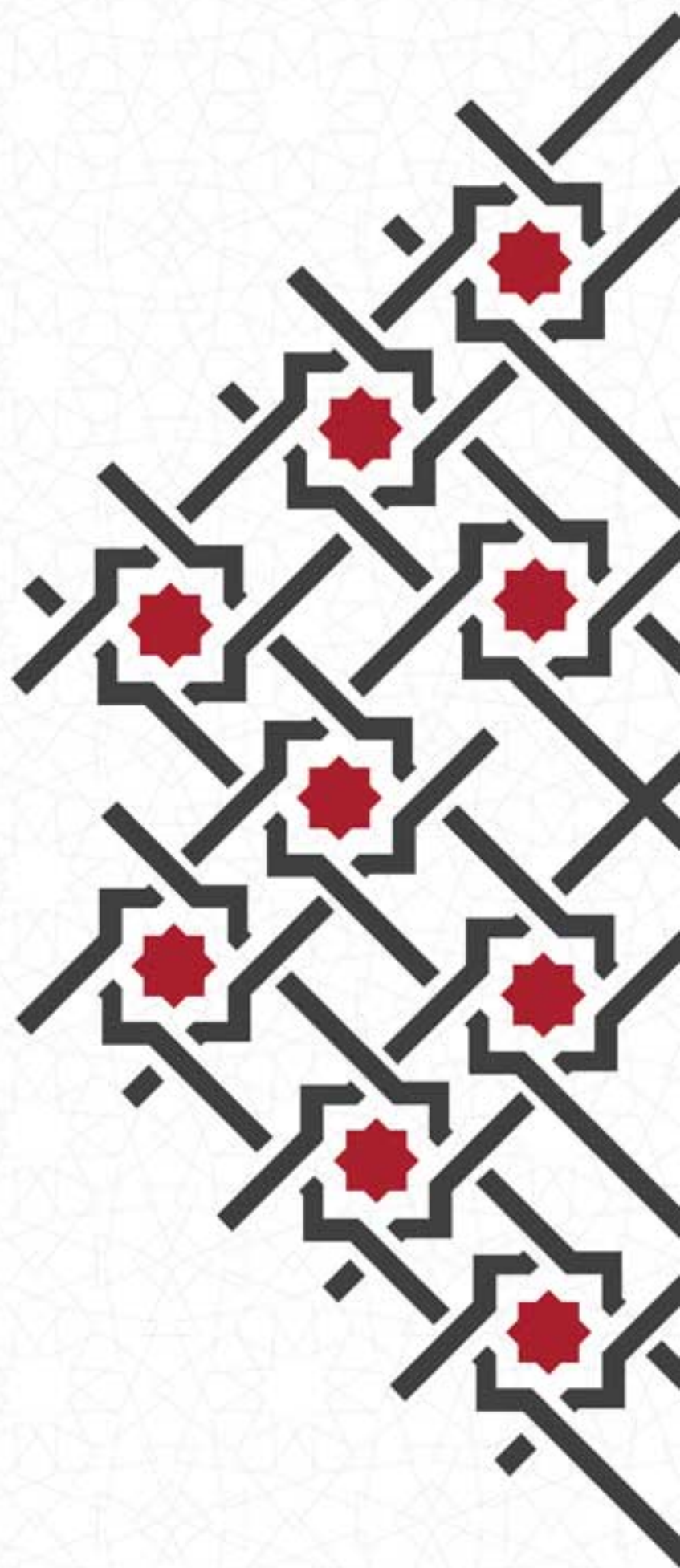
12th Cham Bank Annual Report 2018

Table of Contents

7	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة الرئيس التنفيذي
11	رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا
13	الخطة المستقبلية لعام ٢٠١٩
15	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
23	أعضاء مجلس الإدارة
26	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
28	الإدارة التنفيذية
34	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
37	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
41	شهادة المحاسب القانوني
43	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٨
123	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
131	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية



كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،



يسعدني باسم مجلس إدارة بنك الشام تقديم التقرير السنوي الثاني عشر للبنك الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدتها أعمال بنك الشام خلال العام المالي 2018. يشمل تقريرنا السنوي لعام 2018 تطورات مختلف المجالات أبرزها النتائج المالية، ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي يقوم بها بنك الشام مثل نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، والقوائم المالية الموحدة لعام 2018، والإفصاحات وفق نظام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ويتضمن كذلك تقرير مدقق الحسابات الختامية لبنك الشام للعام المالي المنتهي في 31/12/2018. وإننا في بنك الشام نفخر بالأداء المالي للبنك في العام 2018 رغم كل التحديات، إذ أنه يشكل القاعدة التي ننطلق منها لإنجاز خططنا خلال العام 2019، وفيما يلي ملخصاً لبعض أبرز المؤشرات المالية الخاصة بالبنك:

نسبة التغير	2017	2018	
-134%	(2,553,729,567)	858,441,699	صافي الربح بالليرة السورية
55%	552,582,929	858,441,699	صافي الربح بالليرة السورية بدون أرباح أو خسائر القطع البنوي
79%	2,560,289,623	4,577,934,539	الإيرادات (إجمالي الدخل التشغيلي)
-19%	5,666,602,119	4,577,934,539	الإيرادات (إجمالي الدخل التشغيلي) بدون القطع البنوي
16%	135,617,226,497	156,709,037,671	الموجودات
-134%	(48.64)	16.35	ربحية السهم

وعليه يقترح مجلس إدارة بنك الشام توزيع أسهم مجانية قيمتها 750 مليون ل.س بنسبة 14.29% من رأس المال، على أن تتم الموافقة على ذلك خلال اجتماع الهيئة العامة بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية أصولاً.

ختاماً، إن الأعوام الماضية وما شهدته من التزام لبنك الشام في سبيل تحقيق تطورات حقيقية في القطاع المصرفي السوري ومواكبة احتياجات المجتمع، تؤكد على جدية البنك في التعامل مع التزاماته وتلبية كافة متطلبات المتعاملين معه، لكن يبقى التحدي الأكبر خلال الفترة القادمة هو رفع العقوبات الأمريكية الجائرة بحق بنك الشام، وكذلك سعيينا المستمر وبخطى تصاعدية سواء كأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية ممثلاً بالرئيس التنفيذي لبذل قصارى جهدنا في تعزيز قيمة استثمارات مساهمي بنك الشام، كما نتطلع إلى التزام بنك الشام بخدمة مساهميهِ وكافة الأطراف المتعاملة معه بشفافية تامة.

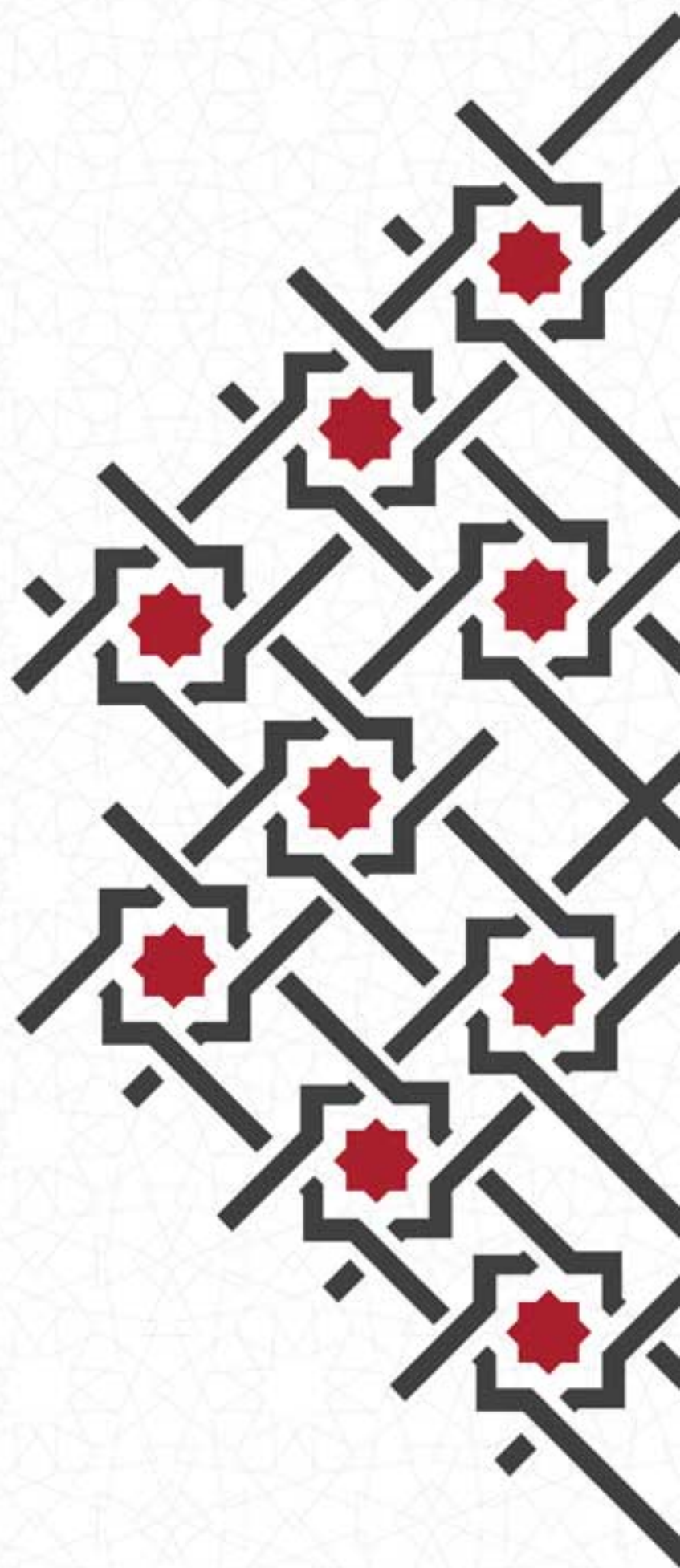
وأود أن أشكر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ومصرف سورية المركزي، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وسوق دمشق للأوراق المالية على حسن تعاونهم، كما أشكر فريق عمل بنك الشام على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالبنك.

والله ولي التوفيق..

علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس التنفيذي



كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،



يطيب لي في مستهل كلمتي أن أشيد بالإنجازات العديدة التي حققها بنك الشام عام 2018، حيث بدأ عام 2018 بتتويج بنك الشام كأفضل بنك إسلامي على مستوى سورية من قبل مؤسسة (IFM) بدبي، مروراً بإطلاقنا مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية وتطوير فروعنا وافتتاح فروع جديدة، وانتهاءً بتحقيق نتائج مالية نفخر بها.

لقد كان عام 2018 عاماً مليئاً بالإنجازات، إذ نجحنا في تحقيق العديد من الأهداف، وواظبنا على تحسين عملياتنا التشغيلية، كما واصلنا ترسيخ مكانتنا بين طليعة البنوك في سورية، وذلك كله رغم التحديات القوية التي شهدتها السوق السورية.

لقد شهد العام الماضي عديداً من الأحداث المهمة التي أثرت على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى توجهات الاقتصاديين في المنطقة، كان أبرزها الاستقرار الأمني الذي شهدته مساحات جغرافية واسعة في سورية، مما دفعنا للقيام بخطوات عملية وجذبة بمرحلة إعادة الإعمار، سواء من افتتاح فروع جديدة مثل فرع العزيزية بمحافظة حلب، وإعادة افتتاح فرع محافظة درعا، كما أطلقنا في عام 2018 حملة واسعة من منتجات التمويل الشخصي حملت اسم "الغالي بيتقسطك" شملت تمويل الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والخلوية والمفروشات وشراء أو بناء أو ترميم أو إكساء العقارات، بالإضافة إلى منتج "كبر مشروعك" الذي يعنى بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وعلى صعيد آخر، فإننا نحرص على تبني السياسات والخطط المدروسة لبرامج المسؤولية الاجتماعية بما يتماشى مع ثقافة البنك ورؤيته ورسالته ومع تطلعات المجتمع واحتياجاته، كما يهدف بنك الشام من خلال "المسؤولية الاجتماعية" إلى تعزيز العلاقة الإيجابية مع الجمهور والمجتمع المحلي، ونحرص على تخصيص موازنة محددة وبشكل منتظم للمسؤولية الاجتماعية، وإعداد برامج مشاركة الموظفين في النشاطات، والاستثمار في قدراتهم وخبراتهم بما يصب في مصلحة المجتمع.

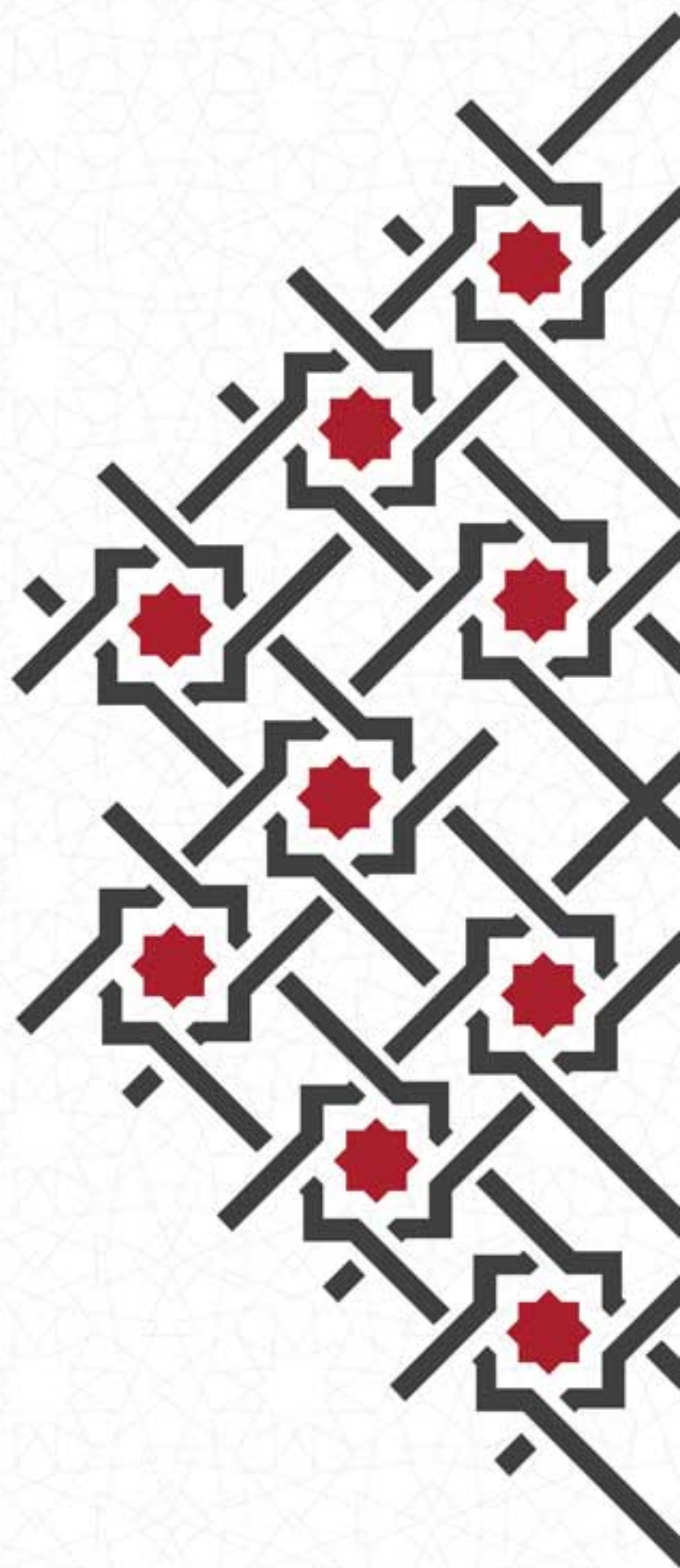
وختاماً أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل لمصرف سورية المركزي والجهات الرسمية الداعمة، وجميع مساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل خلال مسيرتنا، وأتمنى أن تشاركونا فخراً واعتزازاً بمشوارنا الواعد إن شاء الله خلال عام 2019 وما بعده.

والله ولي التوفيق...

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



رۇيتنا، مەھمىتىنا، ۋەقىمىنا



رؤيتنا مهمتنا قيمنا

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول/ سبتمبر 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية سجل تجاري رقم 14809، وسجل في سجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية، وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000 سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

رؤيتنا:

أن يكون بنك الشام بنكاً رائداً، يقدم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة و متميزة وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية .

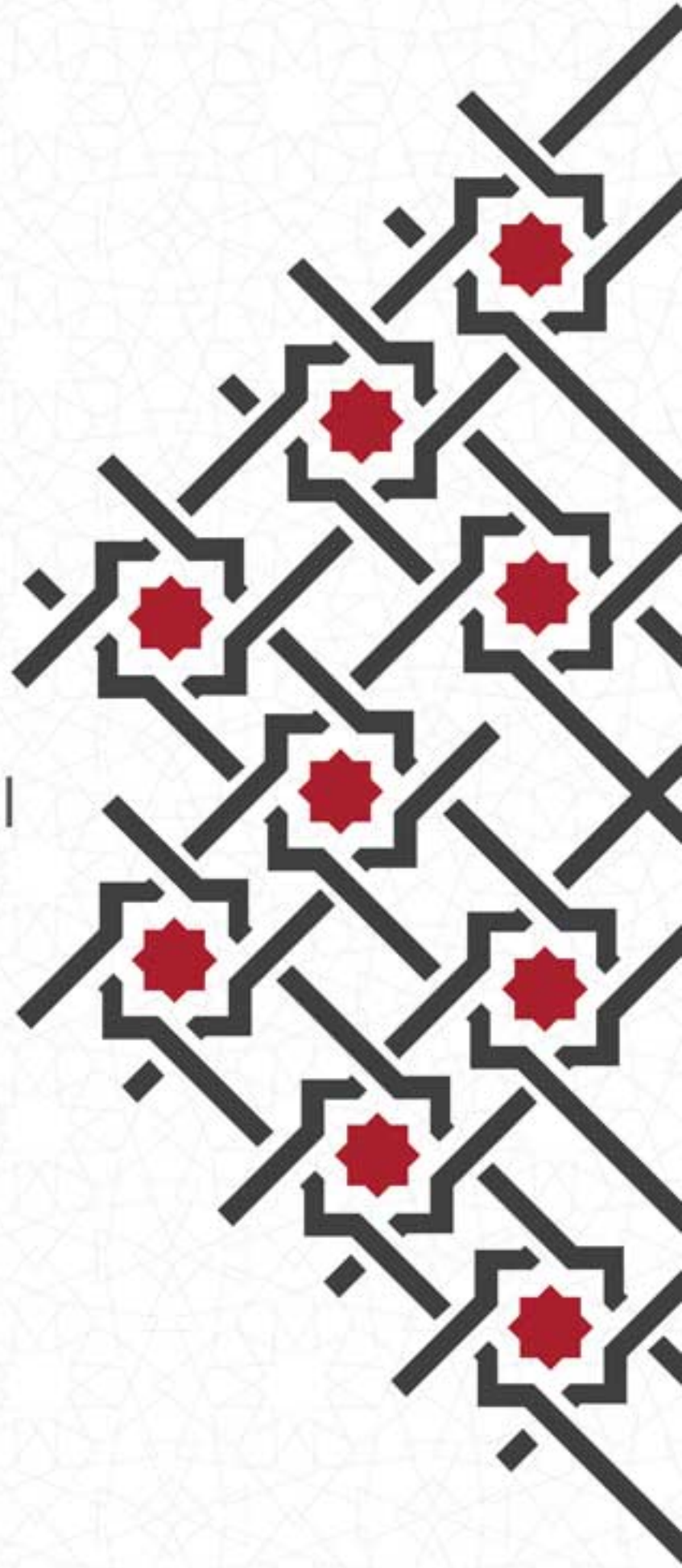
مهمتنا:

العمل على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نمو في العوائد، وضمان تقاسم عادل للمنافع بين كافة الأطراف ذوي العلاقة كالمساهمين والمتعاملين والموظفين وغيرهم، وبما يساهم بقيام البنك بدوره في المسؤولية الاجتماعية.

قيمنا:

- **الالتزام:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصادقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- **الأمانة:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصادقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- **الثقة:** كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.
- **دعم الموظفين:** الاهتمام بالموظفين، ورفع كفاءتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

الخطة المستقبلية لعام 2019



الخطة المستقبلية 2019

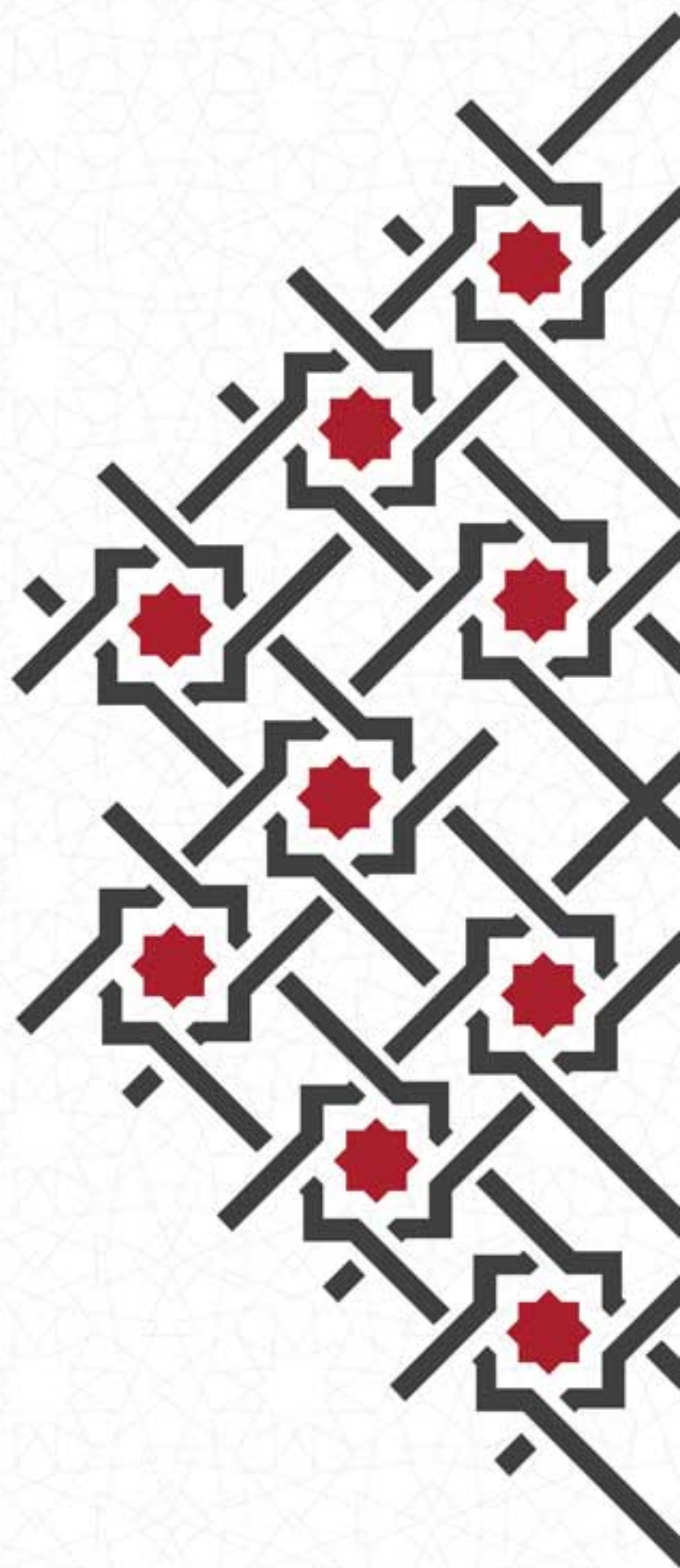


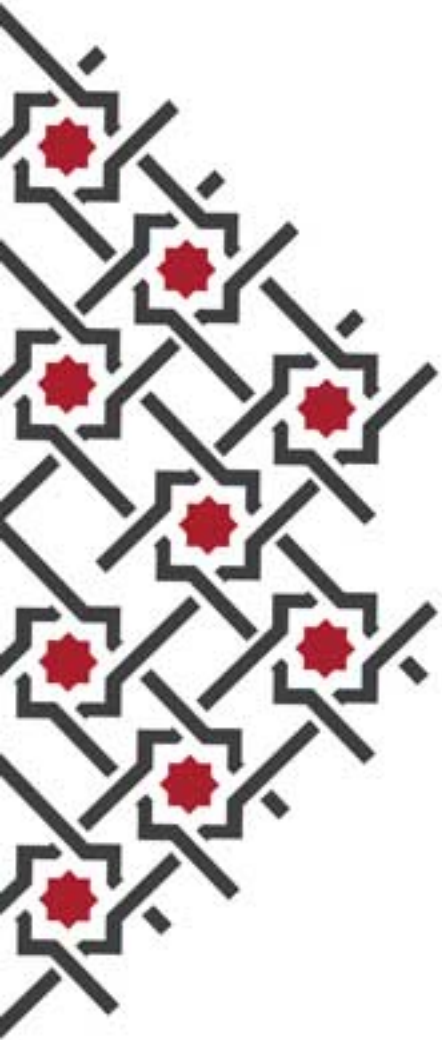
قام بنك الشام باعتماد خطة تشغيلية خاصة للعام 2019 كجزء من الاستراتيجية الشاملة للبنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتم إعداد الخطة بعد دراسة المستجدات وتحليل البيئة الداخلية بالاعتماد على تحليل رباعي SWOT. وتحليل البيئة الخارجية والبيئة التنافسية PESTA مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي رافقت بيئة العمل الخارجية للبنك. ارتكزت الرؤية بوضع الأهداف الخاصة للعام 2019 على تطوير الخدمات والمنتجات لاسيما الخدمات الإلكترونية لتكون أكثر عصرية وبما يناسب تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق نمو في العوائد بما يضمن تأمين استمرارية البنك بنشاطه وتقديم خدماته رغم الظروف والصعوبات المستجدة التي أحاطت ببيئة العمل.

و يمكن تلخيص أهم أهداف العام 2019 بما يلي:

- زيادة تنوع مصادر الإيرادات وتوزيعها على القطاعات المختلفة بهدف زيادة الدخل التشغيلي بما يساهم في رفع الأرباح.
- تطوير أساليب وتقنيات العمل بما يحقق الكفاءة في صرف النفقات لاسيما الإدارية وبالتالي زيادة الربحية.
- المحافظة على نسب سيولة مرتفعة وزيادة الحصة السوقية للبنك لاسيما في ودائع الزبائن والتمويلات لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.
- تطوير المنتجات في المجالات المختلفة لاسيما في مجال الخدمات الإلكترونية بحيث تتناسب مع التكنولوجيات المطبقة عالمياً.
- تطوير مقياس رضا المتعاملين والتواصل معهم من خلال استبيانات دورية ومقياس مستوى الرضا بشكل دوري.
- تطوير البنية التحتية لموجودات البنك لاسيما التقنية منها لتخدم كفاءة العمل وصورة البنك أمام المتعاملين.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك وتكريس الظهور الإعلامي بما يعكس قيمه ورسالته.
- التوسع الجغرافي للفروع وافتتاح فروع جديدين وإعادة افتتاح أحد الفروع المغلقة في المناطق النشطة اقتصادياً.
- تطوير أداء شبكة الصرافات الآلية وصولاً إلى خدمة 24/7 لكافة الصرافات الآلية داخل مواقع البنك وخارجه.
- الترويج والإعلان عن خدمات المصرف بكافة وسائل الإعلان المتاحة بما لا يخالف توجهات البنك وقيمه.

نشاطات البنك خلال عام
2018





سياسة الجودة

نحن في بنك الشام نتبعه بتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين معنا وقموظفينا لدينا ومزودي الخدمات بما يتناسب مع المتطلبات القانونية والتشريعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 بما يتناسب مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك انطلاقاً من شعار بنك الشام "ثقة، أمان، التزام" من خلال:

- العمل على طرح وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي احتياجات المتعاملين طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- السعي لحسب ثقة المتعاملين والمساهمين بالبنك من خلال أدائه في السوق المصرفية وبتأثير أعماله بالإضافة إلى تطبيق نمو مستدام نظرياً.
- الاستثمار في الخادر البشري المتميز لبنك من حيث ترسيخ روح الانتماء لموظفيه وإيجاد بيئة صالحة للعمل بروح الفريق الواحد.
- الالتزام بخاتمة القوانين المحلية والتشريعات والقرارات الناظمة لعمل السوق المصرفي على نحو عام والإساعي على نحو خاص سواء منها الصادر عن السلطات النقدية أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية إضافة إلى الالتزام بالبنك بالمعايير الدولية للقطاع المصرفي وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- الالتزام بالبنك بتطبيق نظام إدارة الجودة ومراقبته على نحو مستمر بغرض تحسين فاعليته بشكل متواصل وزيادة كفاءته.

الرئيس التنفيذي

أحمد يوسف الحاجم

PO-002 - 1/11/2018



أبرز إنجازات البنك خلال عام 2018

افتتاح فرع جديد بحي العزيزية بمحافظة حلب



إعادة افتتاح فرع محافظة درعا



جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية



زيادة رأس المال بنسبة (5%)



تجديد منح شهادة إدارة الجودة العالمية
ISO: 9001-2015



اتحاد المصارف العربية يكرم الرئيس التنفيذي
الشخصية المصرفية الوحيدة من سورية



نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية 2018

بنك الشام الراعي الذهبي الحصري
لمعرض صنع في سورية/ دمشق



موظفي بنك الشام يتبرعون لصالح جمعية
بسمة دعماً للأطفال مصابي السرطان/ دمشق



رعاية حفل تخرج الدفعة الأولى من الماجستير
المهني التنفيذي للصيرفة الإسلامية/ دمشق



بنك الشام يرعى دبلوم المهارات الدبلوماسية
والعلاقات الدولية/ دمشق



بنك الشام يطلق حملة تشجير شوارع دمشق



بنك الشام يرعى معرض حلب الدولي
بدورته الأولى



نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية 2018

بنك الشام يرعى حفل تخرج طلاب
كلية الشريعة بجامعة دمشق



رعاية مهرجان المرأة والأسرة بمناسبة
يوم المرأة العالمي / حلب



بنك الشام يرعى مبادرة الدورة العلمية الثانية
للابتكار والاختراع / دمشق



مأدبة إفطار لموظفي بنك الشام وتكريم
المتميزين منهم لعام 2017



بنك الشام يقيم ندوة حول آلية وصيغ التمويل
في غرفة تجارة دمشق



بنك الشام يرعى ورشة عمل تفعيل دور سوق
دمشق للأوراق المالية / دمشق



نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية 2018

بنك الشام يرفعى المؤتمر الاقتصادي الأول
/ دمشق



توقيع مذكرة تفاهم لرعاية جائزة فخري البارودي
للمؤرخين الشباب / دمشق



بنك الشام يشارك بمنتدى متطلبات التعامل
مع البنوك المراسلة / السودان



بنك الشام يقيم مأدبة إفطار لصالح الطلاب
الأيتام في جمعية الإسعاف الخيري / دمشق



بنك الشام يشارك بمنتدى الصيرفة الخضراء
"الطريق للتنمية المستدامة" / مصر



بنك الشام يشارك برعاية المؤتمر الصناعي
الثالث / حلب



نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية 2018

المشاركة بالمؤتمر العلمي الأول لمخابر
طب الأسنان/ دمشق



المشاركة بمنتدى المال والمصارف والتأمين
دمشق /



بنك الشام يشارك بالمؤتمر السنوي لاتحاد
المصارف العربية/ لبنان



المشاركة بملتقى التوظيف الأول مع مركز
الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال/ دمشق



بنك الشام يطلق حملة "لأجلك" للتوعية
بسرطان الثدي/ دمشق



بنك الشام يشارك في معرض دمشق الدولي
بدورته 60



نشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية 2018

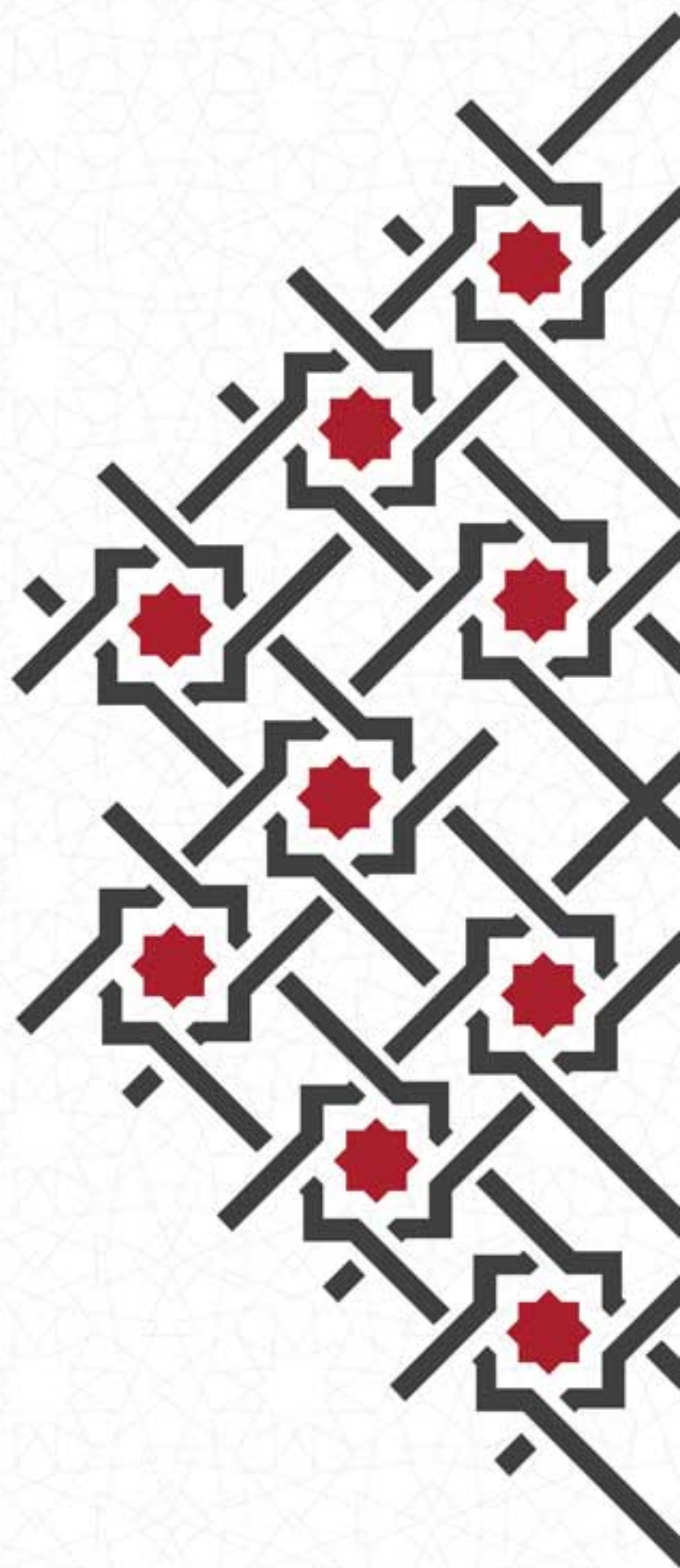
المشاركة بملتقى المسؤولية الاجتماعية
في غرفة تجارة دمشق



زيارة إلى دار المسنين بمناسبة عيد الأم
حمّاة



أعضاء مجلس الإدارة



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من 1999 إلى 2000.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من 2000 إلى 2005.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من 2005 إلى 2012.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2007 إلى 2012.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



السيد نبيل رفيق الكزيري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام 1960.
- تولى إدارة مجموعة الكزيري العائدة للعائلة في دمشق 1960. وسع أعمال المجموعة لتشمل 15 شركة، مقرها الرئيسي شركة فييمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبتروكيماويات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة يلدا هولدينغ.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



السيد طارق فريد العثمان عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة التجارة والاستثمار العقاري من 2008 حتى الآن.
- شغل منصب المدير العام في شركة مدينة الأعمال الكويتية من نيسان/ أبريل 2007 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2007.
- شغل منصب مدير إدارة الإئتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط من 1999 إلى 2003.
- شغل منصب مسؤول مشاريع صناعية لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي من 1993 إلى 1999.



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز علي دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز علي شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي



الدكتور غياث القطيني: عضو مجلس الإدارة

- حائز علي دكتوراه في الهندسة المدنية من الجامعة التقنية للهندسة المدنية في بوحارست- رومانيا.
- حائز علي إجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق.
- عمل لدى مؤسسة الإنشاءات العسكرية منذ 1981 وحتى 1985.
- انتقل للعمل في محافظة دمشق بدءاً من 1986 وحتى 2006 ومن ثم عمل لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ليصبح بعدها المدير العام لهيئة التطوير العقاري.
- يشغل حالياً منصب نقيب المهندسين السوريين.

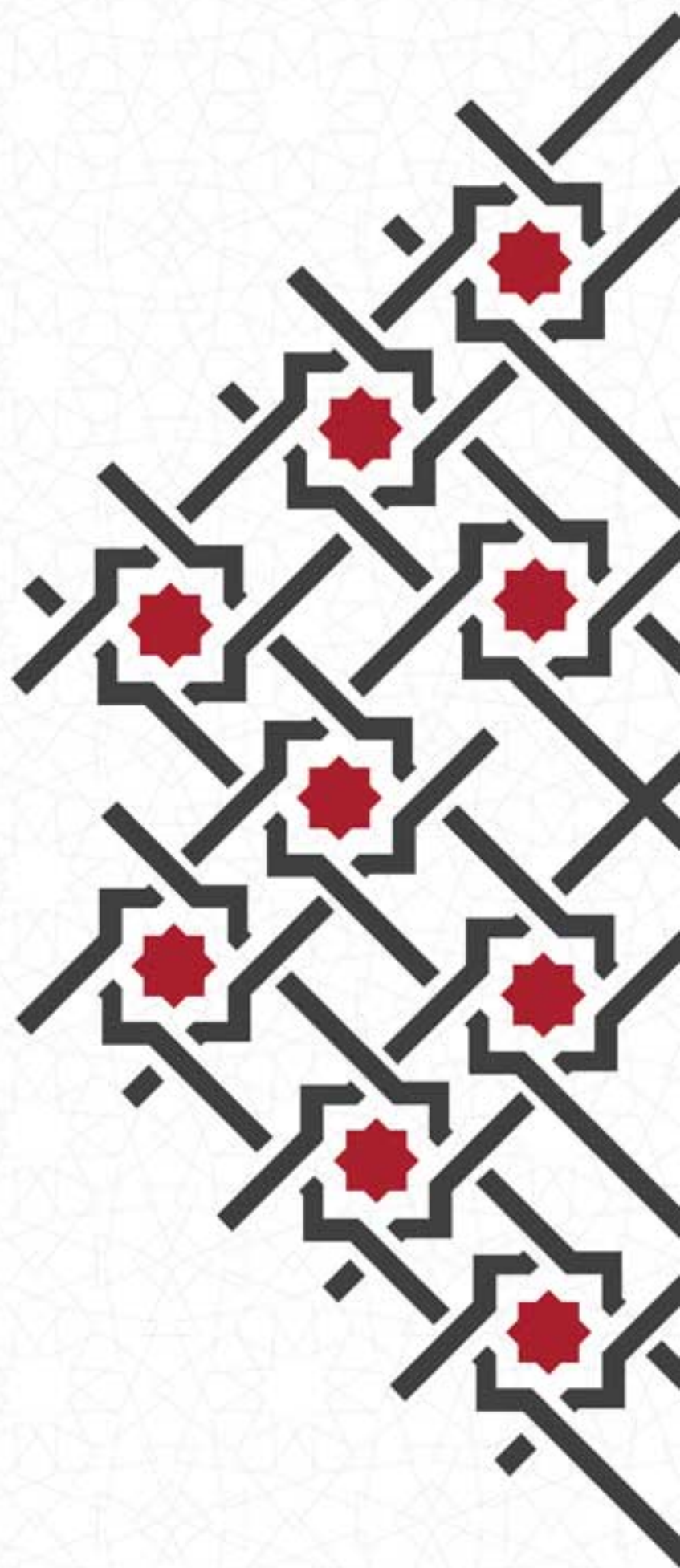


السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة

- حائز علي إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام 1966.
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من 1966 إلى 1972.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيميكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من 1972 إلى 1980.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزبري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من 1980 إلى 2005.
- في عام 2006 شغل منصب مدير عام مؤسسة فيميكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور. ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق، و رئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- مدرس لمواد المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاضات والعمليات المصرفية الإسلامية والمعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين في عدد من الجامعات السورية، كما يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية والعربية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.
- خبرة في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لأكثر من عشر سنوات.
- مدرب معتمد في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية والتأمين التكافلي.



الأستاذ عبد السلام محمدا نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله (قيد الإنجاز)
- ماجستير في الفقه المقارن
- إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق.
- مدرس للاقتصاد الإسلامي في كلية الشريعة والقانون في جامعة بلاد الشام
- عضو (زميل) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيو في)
- مدرب معتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- حائز على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB)
- حائز على شهادة المدقق والمراقب الشرعي (CSA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

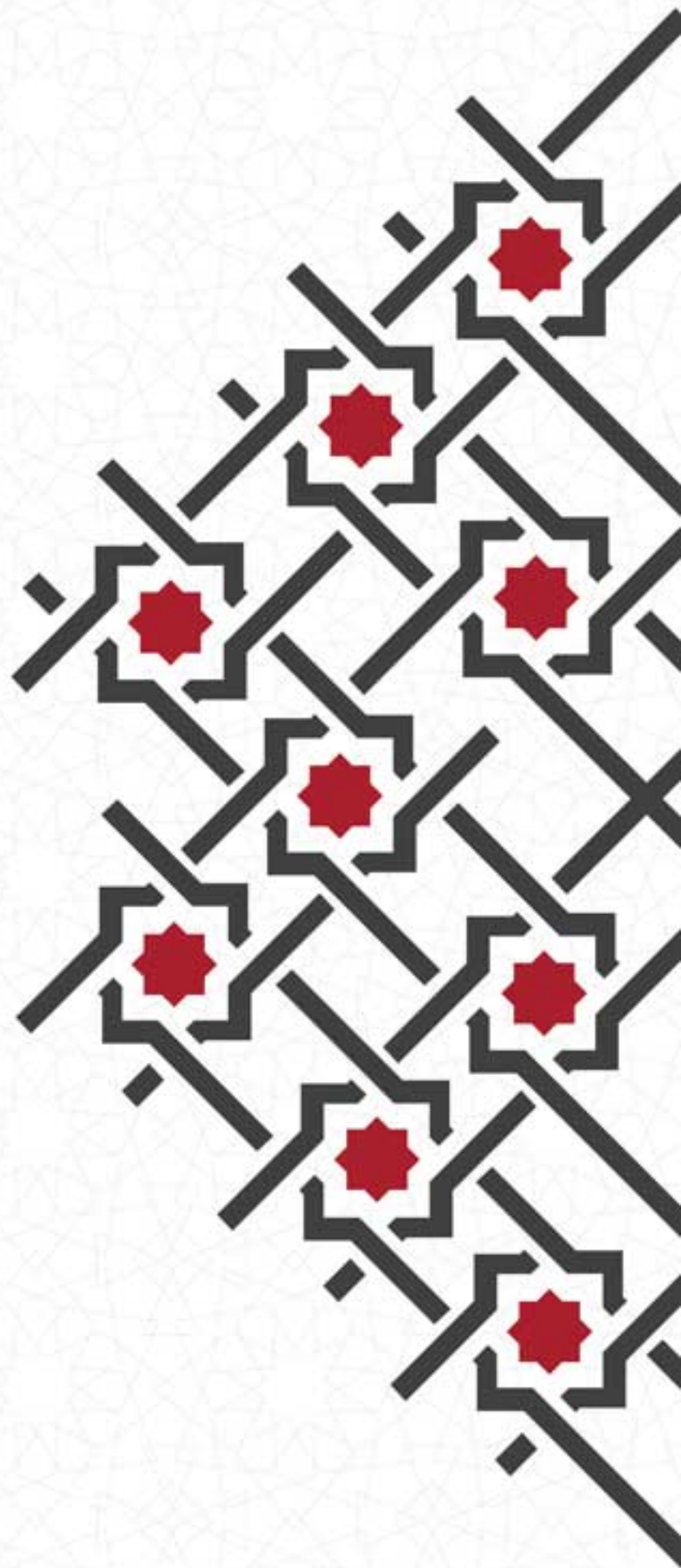


الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- رئيس اتحاد علماء بلاد الشام.
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- عميد كلية الشريعة جامعة دمشق سابقاً.
- عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس النقد والتسليف - سابقاً.
- شارك وحاضر في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية المختصة في القضايا الإسلامية المعاصرة



الإدارة التنفيذية



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



مصرفي تنفيذي بخبرة مصرفية تزيد عن ٣٠ عام في المصارف الإسلامية و التقليدية الخليجية منها، على دراية واسعة بالعمليات الإدارية التي تسند إلى الإدارات المختلفة بالمصارف مع خبرة طويلة في تطوير و تحسين المنتجات و الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل البنوك الإسلامية و التقليدية. حاصل على إجازة في الاقتصاد و إدارة الأعمال من الجامعة المصرية الأمريكية الدولية و بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال بالإضافة إلى شهادة CIB * مصرفي إسلامي معتمد* من المجلس العام للبنوك الإسلامية و شهادة في الإدارة المتكاملة للمشاريع من معهد الدراسات المصرفية. كما حصل على شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال إدارة المشاريع المصرفية.

شغل السيد اللحام منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام ٢٠١٢، و تم تعيينه رئيساً تنفيذياً للبنك بداية شهر حزيران من عام ٢٠١٦، حيث سبق له العمل كمستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام ٢٠١١، و قد تولى عدة مناصب قيادية مهمة في مصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان ..



عبد الرزاق القطراوي

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المساندة)

انضم إلى بنك الشام ليشغل منصب مساعد المدير العام (قطاع الخدمات المساندة) خلال عام ٢٠١٤، و قد تمت ترقيته مع نهاية عام ٢٠١٦ ليشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي (قطاع الخدمات المساندة). سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً تنفيذياً لقطاع التمويل كما عمل في المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات ، هذا وقد قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن حيث يتمتع بخبرات متنوعة في مجال الفروع و التمويل و إدارة التجارة الخارجية و إدارة العلاقات الخارجية و المؤسسات المالية.

حصل السيد القطراوي على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث و الدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ على التوالي ، و دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية عام ١٩٩٩ و شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٧٨، كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة MOODY'S الأمريكية عام ٢٠٠٢.



ماجد العظمة

نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المصرفية)

انضم إلى بنك الشام بداية عام ٢٠١٤ ليشغل منصب مساعد المدير العام قطاع الخدمات المصرفية و قد تمت ترقيته مع نهاية عام ٢٠١٦ ليصبح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية، هذا و قد بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF مع انطلاق العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة الفروع ومن ثم مدير فرع في عام ٢٠٠٧ ومدير للفرع الرئيسي في العام ٢٠٠٩. ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام ٢٠١٠ مع انطلاق العمل في البنك بمنصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة من العام ٢٠١٢.

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق في العام ٢٠٠١، ودبلوم في الاقتصاد المالي والتفدي في العام ٢٠٠٣ إضافة إلى درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام ٢٠٠٩، حاصل على شهادة مفروض معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين وكذلك شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ العام ٢٠٠٥ وله بعض الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال العمل المصرفي.

سناء الموصلي

مدير إدارة تقنية المعلومات

خبرة واسعة في مجال إدارة تقنية المعلومات تزيد عن عشرين عام، شغلت منصب مدير إدارة تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام 2007 بعد أن سبق لها العمل في البنك التجاري السوري بمنصب مساعد مدير إدارة تقنية المعلومات من عام 1995 وحتى عام 2007، حصلت السيدة سناء على بكالوريوس في الهندسة الإلكترونية من جامعة دمشق، بالإضافة إلى كونها حائزة على شهادة في إدارة أنظمة و قواعد البيانات من SYBAS.



وسيم جندلي الرفاعي

مدير إدارة التمويل ومكلف بإدارة شؤون الفروع

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليفربول في بريطانيا، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص إدارة الأعمال من جامعة بلنند في لبنان، خبرة مصرفية تزيد عن عشر سنوات، بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام 2005، ومن ثم شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام 2007 و من ثم تمت ترقية السيد وسيم إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام 2013، كلف بإدارة شؤون الفروع خلال عام 2018.



جمانة الحموي

مدير الإدارة المالية

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق خبرة في مجال المحاسبة و التحليل المالي تزيد عن عشر سنوات، بدأت العمل المهني عام 2002 في عدة شركات صناعية و تجارية و خدمية، بدأت العمل في المجال المصرفي منذ عام 2007 في بنك سورية الدولي الإسلامي حيث شغلت منصب مراقب مالي في الإدارة المالية، باشرت العمل في بنك الشام بصفة مدير الإدارة المالية في عام 2013.



سامر حناوي

مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق، بالإضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، لديه خبرة مصرفية تزيد عن 10 سنوات، بدأ العمل في بنك الشام منذ 2014 مديراً لإدارة الخزينة.



رنا الهامش

مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد الممار في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال، لديها العديد من الشهادات في مجال الجودة أبرزها مدقق رئيسي أول في شركة الرقابة السورية الدولية SGS، بدأت عملها المصرفي في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2008 حيث انتقلت بعدها إلى بنك البركة في عام 2012، تعينت في بنك الشام في بداية عام 2014 بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام إدارة قسم الخدمات الإلكترونية.





الإدارة التنفيذية

راما يوسف

مدير إدارة الموارد البشرية ومكلف إدارة التسويق و العلاقات العامة

حاصلة على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق كلية الآداب قسم اللغة الانكليزية، بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري، تتمتع بخبرة ثمانية سنوات عمل في مجال الموارد البشرية منها العمل في شركة الاتصالات سيريتيل، لتتبع مراكز قيادة في نفس المجال في شركة تنمية الصناعات الغذائية لمدة تقارب السنتين و تنضم إلى بنك الشام كمدير لإدارة الموارد البشرية في عام 2015 كلفت بإدارة التسويق و العلاقات العامة نهاية عام 2017.



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف إدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في ادارة الاعمال اختصاص مالية و مصارف من الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا، بدأ العمل المصرفي منذ عام 2010 حيث تدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لينضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015 بمنصب مدير إدارة المشتريات ومن ثم كلف بإدارة الشؤون الإدارية في نهاية عام 2015.



معد الفارس

مدير إدارة التجارة الخارجية

خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن ستة وثلاثون عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير إدارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، حاصل على شهادة (UCP-600) من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، التحق ببنك الشام عام 2012 بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد

مدير إدارة العمليات المركزية

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، تعيين في بنك الشام في نهاية عام 2007 تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك و تم ترقية السيد شادي و تعيينه بمنصب مدير إدارة العمليات المركزية في نهاية عام 2014. حائز على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.



ميسر الصعب

مدير إدارة رقابة الائتمان

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، انضم إلى بنك الشام خلال شهر أيلول من عام 2016، بعد أن سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي و تدرج في عدة مناصب وظيفية خلال عمله كان آخر منصب منها ضابط تمويل تجاري.



يسام الرجب
مدير إدارة المشاريع

حائز على إجازة جامعية في علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وامتحان ال GRE للماجستير من جامعة شرق تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. شغل منصب مهندس نظم بالتكنولوجيا المصرفية لدى Bank of America في الولايات المتحدة الأمريكية. وعمل مهندس كمبيوتر ومدير للقسم في البنك التجاري الكويتي. كما عمل مدير مشاريع وطني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. يتمتع بخبرة بمجال تكنولوجيا المعلومات وخبرة مصرفية وإدارية تقدر بـ 25 سنة. انضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015.



محمد باش
مدير الإدارة القانونية

حاصل على ماجستير في قانون الأعمال الداخلي والدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية، بدأ حياته المهنية منذ عام 2009. حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في مجال المحاماة و عمليات البنوك و الصيرفة الإسلامية. عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام 2011. التحق ببنك الشام في نهاية عام 2013 و تبوء منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.



عزت دياب
مدير إدارة المخاطر

خبرة مصرفية بلغت 10 سنوات بدأت مع فترة تأسيس بنك الشام عام 2006. شغل مناصب إدارية متعددة بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية تم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام 2014. أنهى دراسة برنامج الدكتوراه في تخصص الإدارة المالية للشركات المساهمة. و حصل عام 2005 على درجة الماجستير في الإدارة المالية للشركات المساهمة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.



محمد انس سكر
مدير إدارة التدقيق الشرعي

حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق. إجازة و دبلوم من معهد الشام العالي في الاقتصاد الإسلامي من معهد الشام العالي. حاصل على شهادة المراقب والمصدق الشرعي المعتمد (CSA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية السورية. وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من (CIB) من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. تمت ترقيته لمنصب مدير إدارة التدقيق الشرعي خلال شهر أيلول من عام 2016. يتمتع بخبرة 7 سنوات في التدقيق والرقابة الشرعية ضمن المصارف الإسلامية. بدأ العمل في بنك الشام منذ عام 2009.



سامي عبد الوهاب
مدير إدارة التدقيق الداخلي

خبرة في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن 10 سنوات. شغل خلالها منصب مدير التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة في سوق دمشق للأوراق المالية. ورئيس الحسابات في شركة الإستثمار لما وراء البحار للتطوير العقاري. ومدير تدقيق في شركة طلال أبو غزالة. التحق ببنك الشام عام 2017 بمنصب مدير إدارة التدقيق الداخلي. حاصل على ماجستير في المحاسبة والتدقيق من جامعة دمشق.



أنس قرصاب

مدير إدارة التنسيق والمتابعة

حاصل على درجة الماجستير - اختصاص ادارة مالية - من المعهد العالي لإدارة الأعمال- هيا عام 2016، ودرجة بكالوريوس من جامعة دمشق اختصاص مصارف وتأمين 2009، وعلى شهادة المحاسب القانوني عام 2015.

بدأ العمل المصرفي مع بنك الأردن بداية عام 2011 كموظف في إدارة العمليات المركزية حتى عام 2013، انتقل خلال عام 2013 للعمل مع بنك قطر الوطني بمنصب مراقب مصرفي داخلي لغاية عام 2017، شغل منصب مدير مالي في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري خلال عام 2017، انضم إلى بنك الشام خلال شهر تشرين أول من عام 2017 للعمل كمدير إدارة التنسيق والمتابعة



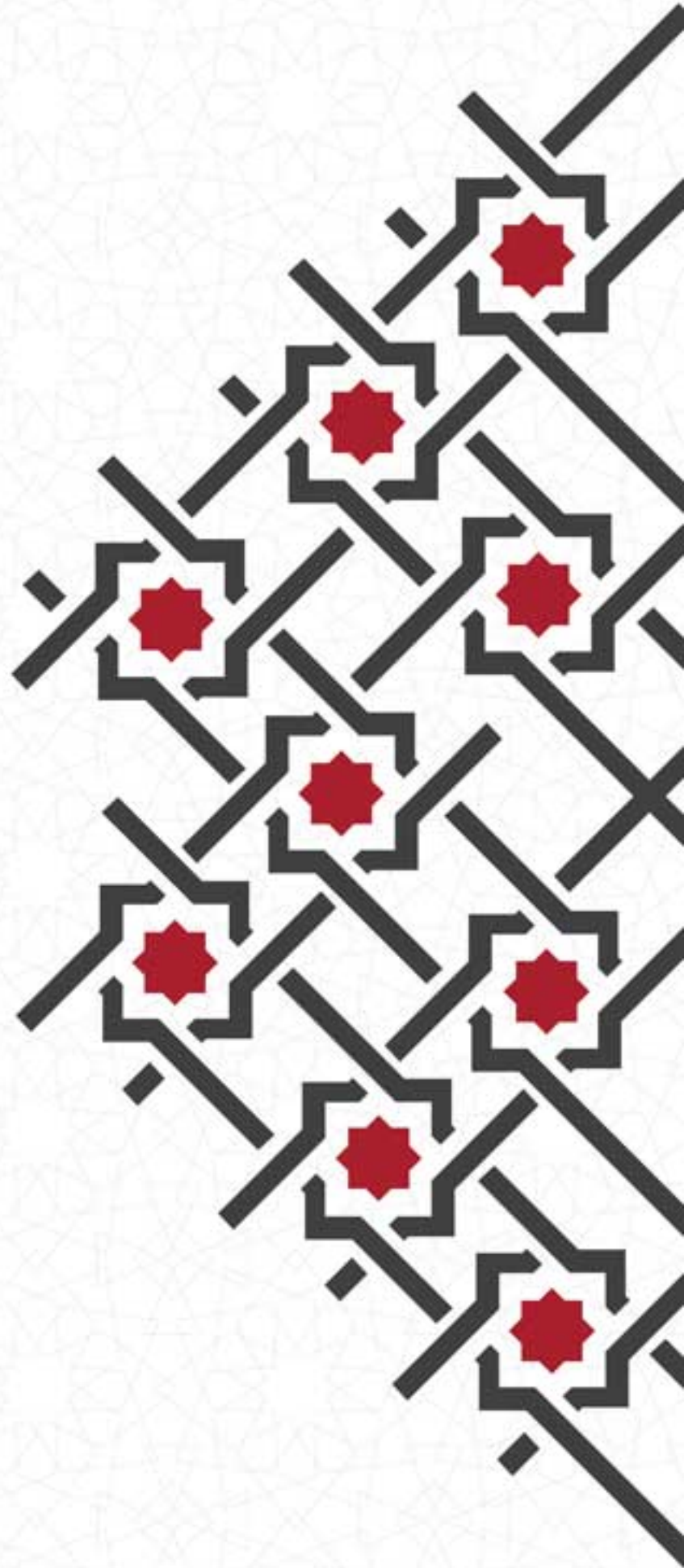
محمد عرفة خصرة

مدير إدارة مراقبة الالتزام

بدأ العمل المصرفي مع بنك الشام عام 2009 بصفة مراقب مصرفي داخلي حتى نهاية عام 2017، ليتبوأ بعد ذلك منصب مدير إدارة مراقبة الالتزام منذ نهاية عام 2017، حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق عام 1999 و على شهادة المحاسب القانوني عام 2014 بالإضافة إلى حصوله على شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISA) و شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB).



تقرير هيئة الرقابة الشرعية





التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2018 م .

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005

واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (40) من النظام الأساسي للبنك

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

1. قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
 2. اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.
 3. تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
 4. تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية و توصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 5. تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة التدقيق الشرعي الداخلي، والمشتتة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.
 6. في رأينا:
- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - إن توزيع الأرباح وتحصيل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
 - تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في 24/2/2019

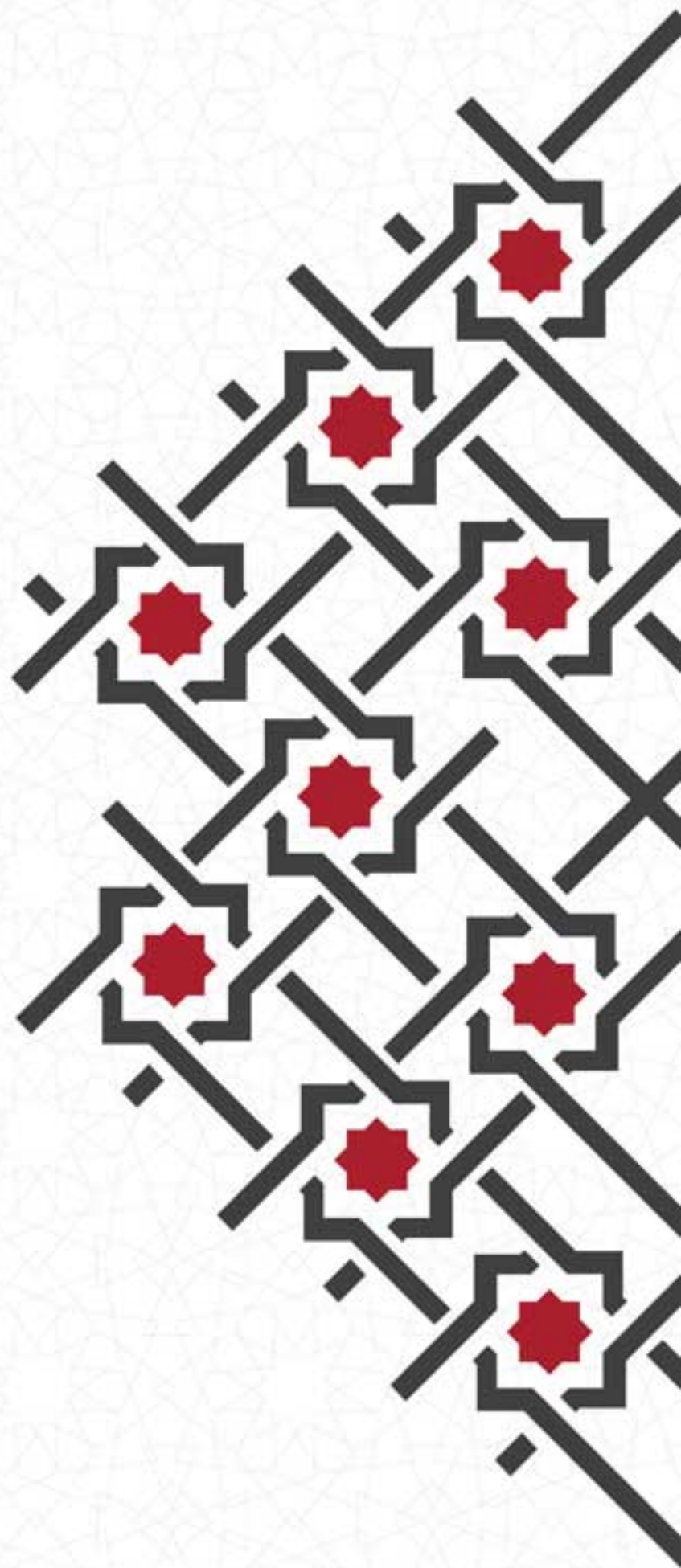
عضو الهيئة
عضو الهيئة
رئيس الهيئة

الدكتور / محمد توفيق رمضان

الأستاذ / عبد السلام محمده

الدكتور / أحمد حسن

لمحة عن تطور النتائج المالية

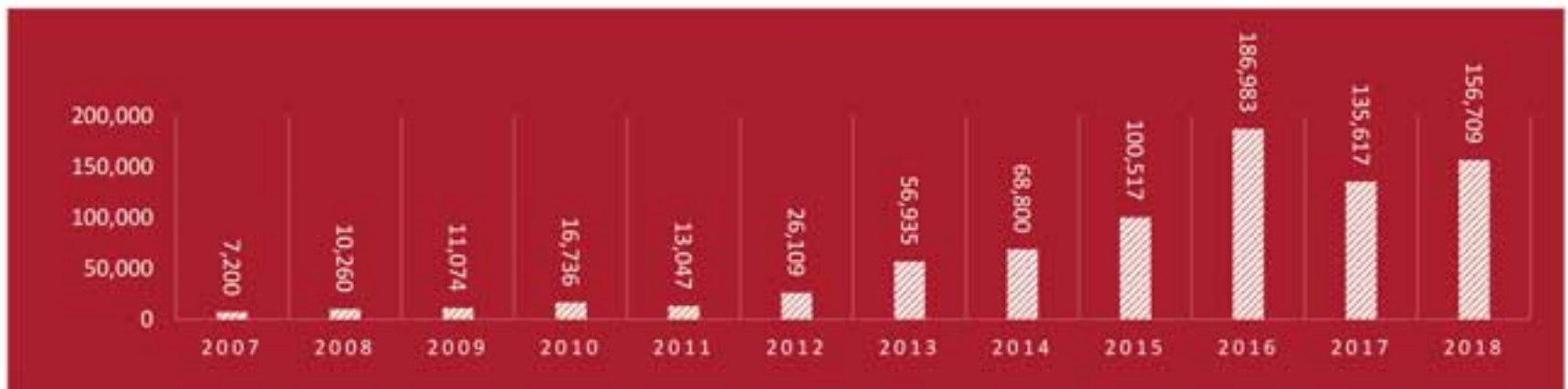




لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2018

1. إجمالي الموجودات :

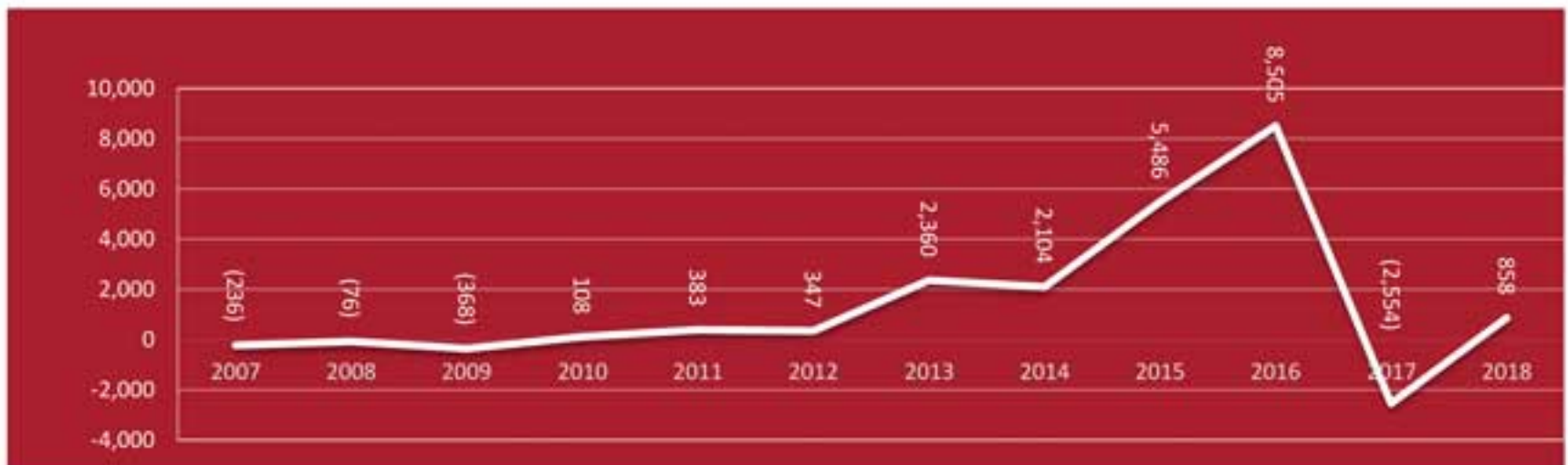
بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2018 (156,709) مليون ليرة سورية و (135,617) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2017 أي بنسبة زيادة مقدارها (16%).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الموجودات	7,200	10,260	11,074	16,736	13,047	26,109	56,935	68,800	100,517	186,983	135,617	156,709

2. صافي أرباح البنك بعد الضريبة:

بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2018 مقدارها (858) مليون ليرة سورية و أما في نهاية عام 2017 بلغت خسارة مقدارها (-2,554) مليون ليرة سورية أي بنسبة تغير مقدارها (-134%).



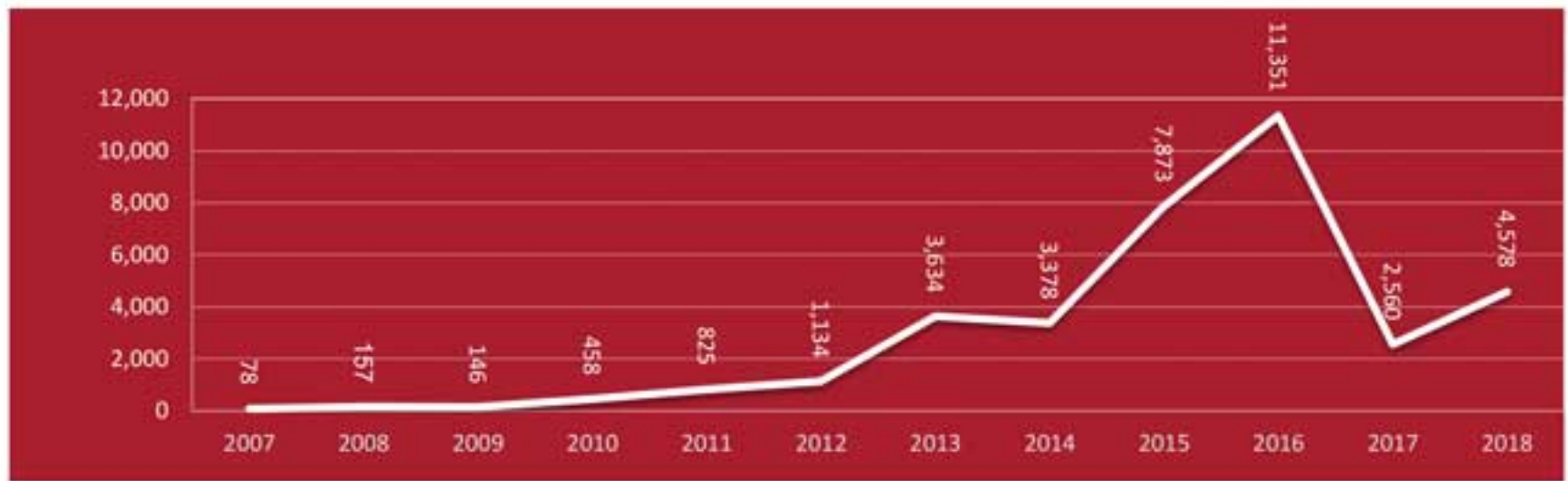
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي أرباح البنك بعد الضريبة	(236)	(76)	(368)	108	383	347	2,360	2,104	5,486	8,505	(2,554)	858



لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2018

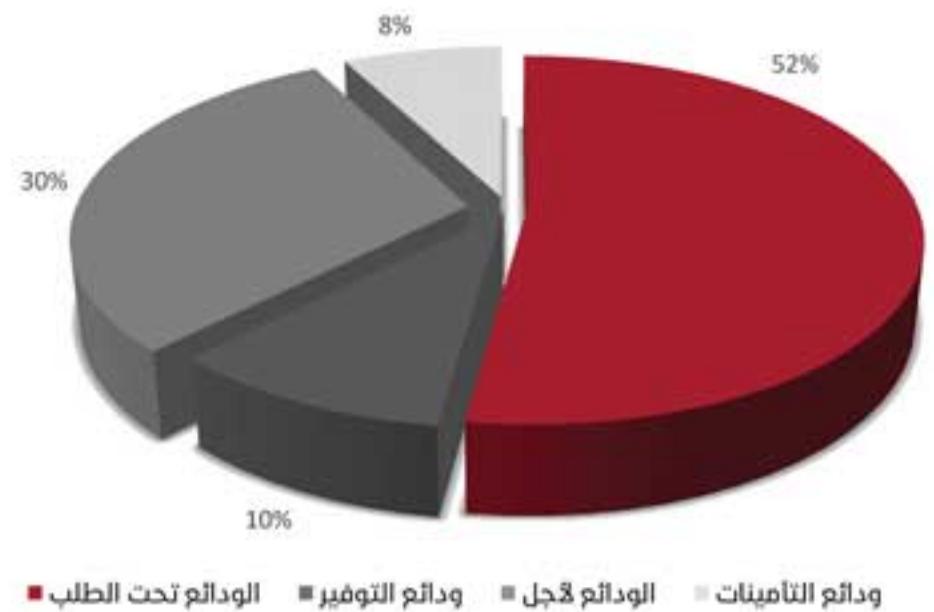
3. إجمالي الربح من العمليات التشغيلية :

بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2018 (4,578) مليون ليرة سورية و حوالي (2,560) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2017 أي بنسبة زيادة مقدارها (79%) .



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الربح التشغيلي	78	157	146	458	825	1,134	3,634	3,873	7,873	11,351	2,560	4,578

4. توزيع الودائع كما في 31-12-2018 :



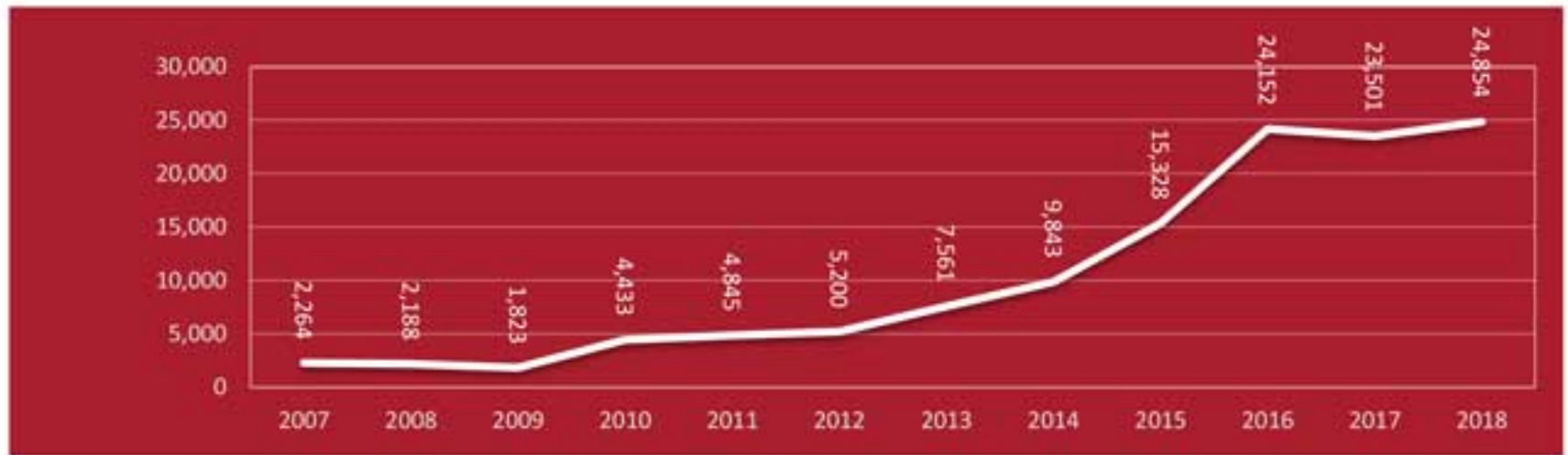
الودائع تحت الطلب	53,967 مليون ل.س
ودائع التوفير	11,093 مليون ل.س
الودائع لأجل	27,614 مليون ل.س
ودائع التأمينات	5,245 مليون ل.س



لمحة عن تطور النتائج المالية لبنك الشام لغاية 2018

5. التغير في حقوق المساهمين :

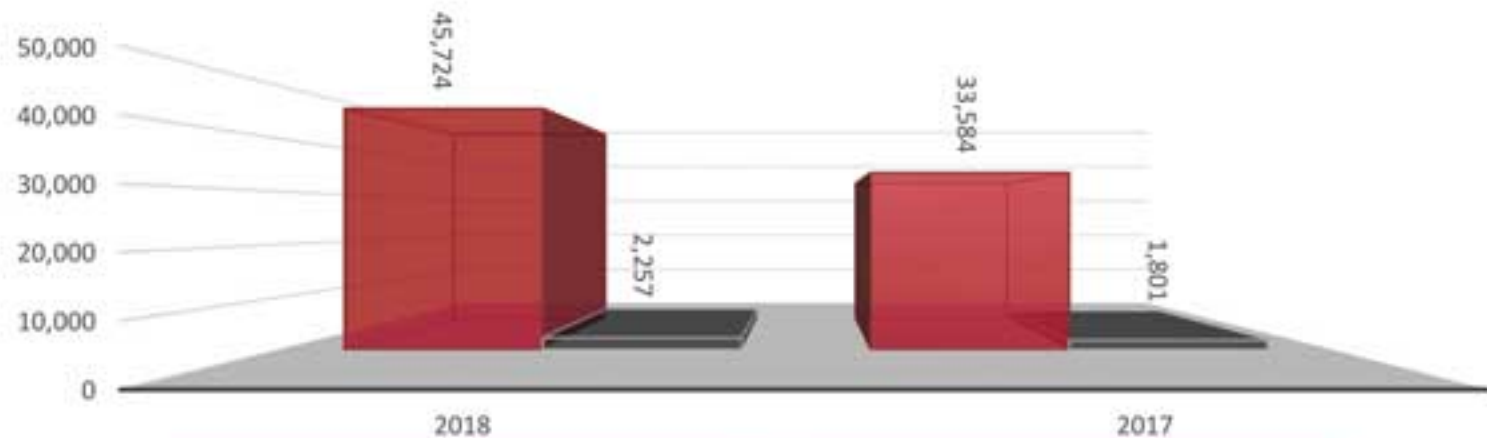
نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح فقد بلغت حقوق المساهمين (24,854) مليون ليرة سورية عام 2018 في حين كانت (23,501) مليون ليرة سورية عام 2017 بنسبة زيادة مقدارها (6%) .



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التغير في حقوق المساهمين	2,264	2,188	1,823	4,433	4,845	5,200	7,561	9,843	15,328	24,152	23,501	24,854

6. توزع التمويلات حسب الجهة الممولة:

بعد تحسن الأوضاع و الظروف في الجمهورية العربية السورية خلال العام 2018، استطاع البنك زيادة حجم المحفظة التمويلية مع المحافظة على مستوى قوتها ومتانتها. حيث شهد قطاع تمويل الشركات زيادة بها يعادل (36%) في العام 2018 عن العام 2017 و ذلك من خلال استقطاب عملاء جدد ومنحهم تمويلات جديدة ، وفي حين شهد قطاع تمويل الأفراد زيادة بها يعادل (25%) في عام 2018 عن العام 2017 نتيجة إعادة تفعيل منتجات الأفراد ومنح تمويلات جديدة .

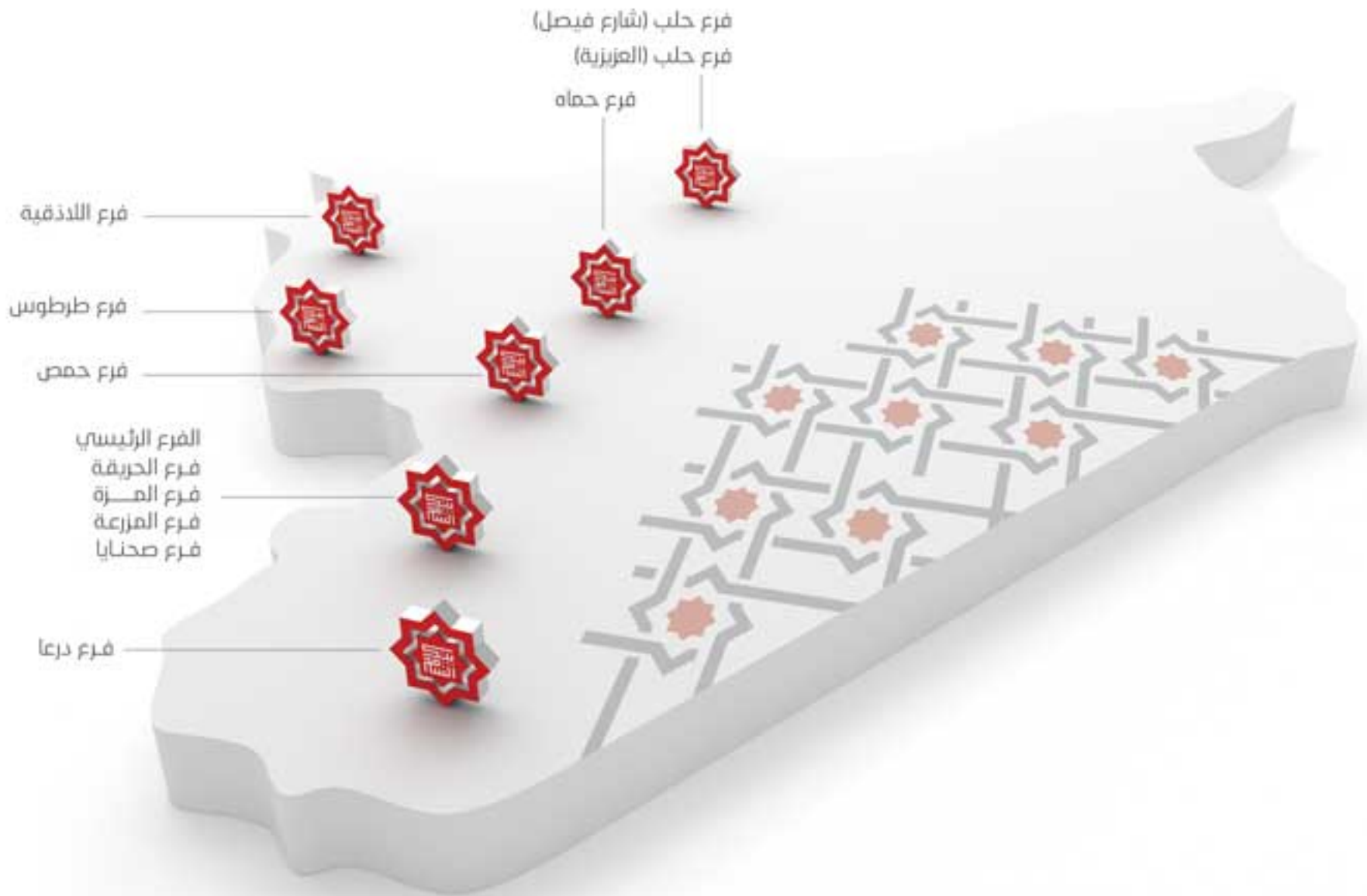


أفراد	شركات	توزع التمويلات حسب الجهة الممولة
2,256,571,850	45,724,493,105	2018
1,800,738,917	33,584,229,302	2017



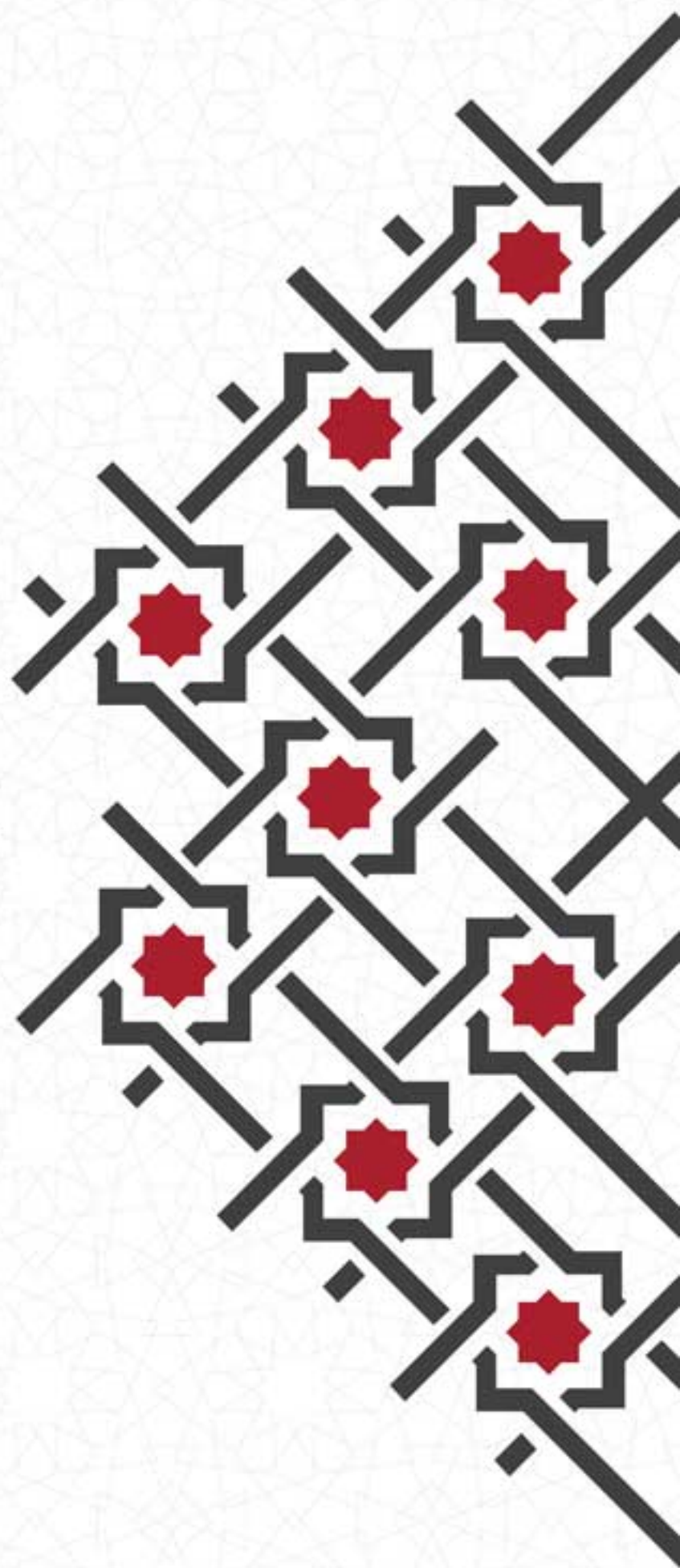
7. عدد الفروع :

عدد فروع البنك 12 فرع ، واحد منها مغلق موزعة على الشكل التالي :



- فرع حمص مغلق في الوقت الحالي.

القوائم العالية الموحدة لعام
2018



لأنه تتفق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وفقاً لنظم باتتتدوير للمعيار الوطني على شكله للمعيار محلياً محلية التدقيق.

كانت ولنا نعلم بما يلي:

- تحديد وإقليم معايير الإخطاء الموجودة في القوانين المحلية، سواءً كانت من إيمانول أو من محلياً، وتقسيم وتوزيع إجراءات التدقيق المشتركة لتلك المعايير، والمحمول على تلك التدقيق تقنية وتنشئة وتكون تدوير لسياً إيمانول. إن خبر عدم التوافق محلياً موجودي نتج من إيمانول أكثر من تلك الناتج من محلياً، إذ أن الإيمانول قد يطبق على تدوير، تدوير، حذف، مضمدة، تدوير، أو تجاوز للإجراءات الدولية.
- الحصول على فهم للإجراءات الدولية المشتركة للتدقيق بهدف تصميم إجراءات التدقيق الخاصة بالتدوير، وليس بهدف إظهار رأي حول مدى لمعية نظام دولية محلياً للتدوير.

- فهم ملاحمة لسياسات المحاسبة القومية ومطابقة التغييرات المحاسبية والإجراءات ذات الصلة محددة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول ملاحمة استخدام الإدارة لسياً الإشتراكية، واستناداً إلى ثلاثة تدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى استنتاج حول وجود شك جوهري، مثلياً، بضرورة الحصول على الإشتراكية في العمل على لئلي. مبدأ الإشتراكية. إذ ليس لنا وجود شك جوهري حول ذلك، فإن محلياً أن نعت الإشتراكية في التدوير إلى الإجراءات ذات الصلة في القوانين المحلية، أو أن نعمل في رأينا إذا كانت هذه الإجراءات غير كافية. إن استنتاجات مبدئية على ثلاثة تدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ التدوير.

- فهم العرضي عدم وجود شك ومحمول القوانين المحلية، بما في ذلك الإجراءات، ولما إذا كانت القوانين المحلية تشمل المعاملات والأحداث ذات الصلة بشكل يطبق العرضي محلياً.

- لما بالتوصل إلى مع محلياً بالمعركة بالمعروض مثلياً وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الخاصة، بما في ذلك أية فائض محط جوهري في نظام دولية قانونية محددة محلياً محلية التدقيق.

- كانت ولنا فهم لشكلين بالمعركة شريفاً رأينا قد تفرنا بواجب حقوق المحاسبة، الإشتراكية، ورأينا بالتوصل معهم حول كافة العلاقات والمساواة الأخرى التي يمكنها بشكل محلياً لها قد تدوير حتى استنتاجاتنا، والإجراءات الإشتراكية أن تدوير.

من بين المسائل التي يتم التوصل بالمعركة مع محلياً بالمعركة، ولنا نحدد تلك المسائل التي كانت الأكثر أهمية في محلية التدقيق القوانين المحلية للتدوير المحلية، والتي تعتبر بذلك مسائل التدقيق الرئيسية. نعلم بالتوصل هذه المسائل في التدوير ما لم تكن القوانين والتشريعات تمنع الإشتراكية محلياً حول المسألة، أو في الحالات الفريدة جداً عندما قد أن المسألة لا ينبغي أن يتم جرحها في التدوير لأن العرضي محلية ذلك يكون أن تدوير على الحد من المنطقة للمنظمة القومية في هذا الإشتراكية.

إفصاح حول المتطلبات القانونية والتتبعية

إن مثلياً مبرمجة بتضمن أيضاً تفهيم من مدى التضمن بالمعروف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأوراق المالية القومية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بإجراءات محلية، والتعليمات والتدويرات المستندة من محلياً. تلك والتعليق. تحفظ بالمعركة بأفوية وسجلات محاسبية منظمة وأسيارية وأن القوانين المحلية القومية القوية مثلاً معاً وتدويرها بالتضمن بالمعركة المحلية.

”التدوير بالمعروف من التدقيق“

أ.هـ. حسن اللطيف

شركة تدوير محلية - محاسبون للتدوير المحسوبة المحسوبة

مثلياً، الجمهورية القومية السورية

28 أيار 2019



المعروض والمثل على بلع القوانين حسب الإجراءات والقوانين القائمة في نظام الأوراق، وموضحاً أن تقديم طلب إعادة النظر لوزارة الاقتصاد الأمريكية - مكتب مراقبة الأصول الأمريكي (OFAC) ولم نسمع النتائج لتدويرها.

إفصاح الإفصاح ذات الصلة

بما أن المعروض المحسوبة القومية (أدوم) تحديد معايير التدوير والمعايير الأخرى ذات الصلة والإجراءات المتدوير ذات الصلة قائمة من هذا الترسيد والمثل الناتج منه.

تم تدقيق الإفصاح والإفصاح المستندة من الإفصاح ذات الصلة والمثل تدوير الإفصاح وتم إظهاره مجموعة من الإفصاحات للتدوير والتدقيق المتعلق من الإفصاح ذات الصلة والإفصاحات القائمة به، مثل مع توقيتات وشبهات للتدوير، وتم مبرمجة معايير لمعاملات محلياً الإدارية وقائمة محددة لتساعدهم وكانت مثلياً للإفصاحات القائمة من قبل الإدارة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة سورية من المعلومات الأخرى، تضمن المعلومات الأخرى المعلومات القومية في التدوير. شمولي للمجموعة لسنة 2018، بملاحمة القوانين المحلية القومية والتدوير مثلياً للمعلومات القائمة بها. وتوزيع الحصول على التدوير شمولي لسنة 2018 بعد تاريخ تدوير مثلياً للمعلومات القائمة بها.

تضمن معلوماتنا في حدود وزارة المعلومات الأخرى المعلومات العامة عندما تصبح متاحة لنا، حيث أن رأينا حول القوانين المحلية القومية لا يشمل المعلومات الأخرى ولا لا تدوير أي استنتاج مثلياً محلياً.

مسؤوليات الإدارة والممثلين بالمعركة حول القوانين المحلية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوانين المحلية وعرضها بصورة عامة وفقاً للمعايير القومية، بالإضافة إلى تحديد نظام دولية قانوني للمعركة لإعداد بيانات مالية محلية من الإفصاح القومية سواءً كانت من محلياً أو من محلياً، وذلك بما لا يتعارض مع نظام القومية الإشتراكية وفقاً للقوانين السورية القومية القائمة والقوانين واللوائح مثلياً. تلك والتعليق وفقاً للمعايير المحاسبية المستندة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإشتراكية.

إن الإدارة سورية من فهم مدى قدرة الحصول على الإشتراكية في العمل على لئلي مبدأ الإشتراكية، والإفصاح من المسائل المتعلقة بالإشتراكية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الإشتراكية في المحلية ما لم تكن الإدارة تدوير محلية التدوير أو التدوير من محلياً، أو لئلي لديها بيان وإقليم سوري القوم بذلك.

إن محلياً بالمعركة مسؤولة من الإفصاح على محلية إعداد التدوير المحلية للمعركة.

مسؤوليات مثلياً للمعركة حول تدقيق القوانين المحلية الموحدة

إن قانوني من الحصول على تأكيد مثلياً بأن القوانين المحلية ككل محلية من الإفصاح القومية، سواءً كانت من محلياً أو من محلياً، والتدوير تدوير مثلياً بتضمن رأينا أن تتأكد الحصول من ذلك مثلياً المحسوبة، تلك ليس محسوبة على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير القومية للتدقيق سوف يتحقق الإفصاح القومية وفقاً هذا وجودها. قد نعلم الإفصاح من محلياً أو من محلياً ويتغير جوهرياً إذا كانت، بشكل قومي، أو بمجموعة، من الموضوع أن تدوير على التدويرات الاقتصادية التي يتخذها المستطوعين بلاناً على هذه القوانين المحلية.



2017	2018	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
36,216,903,664	51,582,818,611	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
55,928,463,624	43,705,791,587	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	330,000,000	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	47,981,064,955	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
1,098,644,340	134,933,805	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
1,693,854,054	6,627,130,010	9	موجودات ثابتة - بالصافي
4,016,696	6,933,540	10	موجودات غير ملموسة
1,361,139	1,338,589	18	موجودات ضريبية مؤجلة
744,709,231	1,794,721,044	11	موجودات أخرى
2,163,455,530	2,163,455,530	12	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226,497	156,709,037,671		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
46,451,576,800	28,222,042,495	13	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
32,409,552,218	53,967,068,395	14	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332,334	5,245,066,197	15	تأمينات نقدية
137,394,330	1,389,261,156	16	ذمم دائنة
240,071,613	290,319,608	17	مخصصات متنوعة
141,535,228	313,010,014	18	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095,205	3,380,489,830	19	مطلوبات أخرى
87,004,557,728	92,807,257,695		مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
24,896,590,303	38,707,773,250	20	حسابات الاستثمار المطلقة
171,225,534	210,829,472	21	احتياطي مخاطر الاستثمار
40,965,244	126,624,831		احتياطي معدل الأرباح
25,108,781,081	39,045,227,553		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
112,113,338,809	131,852,485,248		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
5,000,000,000	5,250,000,000	22	رأس المال المكتوب به (المدفوع)
33,051,351	33,051,351	23	احتياطي عام مخاطر التمويل
2,175,411,384	2,175,411,384	24	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
313,909,216	430,618,546	25	احتياطي قانوني
313,909,216	430,618,546	25	احتياطي خاص
518,507,215	1,017,254,859		احتياطي معدل الأرباح
14,708,920,881	14,708,920,881		الأرباح المدورة غير المحققة
437,394,760	807,850,250		الأرباح المتراكمة المحققة
23,501,104,023	24,853,725,817		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
2,783,665	2,826,606	26	حقوق غير المسيطرة
135,617,226,497	156,709,037,671		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	إيضاح
4,057,310,091	4,607,373,963	27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
881,586,701	359,658,992	28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(6,618,228)		29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك
4,932,278,564	4,967,032,955	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
(342,746,448)	(587,683,264)	احتياطي معدل الأرباح
4,589,532,116	4,379,349,691	إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
(505,246,744)	(1,222,679,438)	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق مع الاحتياطي:
(16,726,024)	(39,826,666)	احتياطي مخاطر الاستثمار
(488,520,720)	(1,182,852,772)	30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
4,084,285,372	3,156,670,253	31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
1,459,951,609	960,769,756	32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية
115,247,629	142,504,595	أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
(3,106,312,496)	-	أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
7,117,509	317,989,935	33 إيرادات أخرى
2,560,289,623	4,577,934,539	إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(1,070,973,098)	(1,154,764,879)	34 نفقات الموظفين
(102,279,181)	(180,843,939)	استهلاكات وإطفاءات
(3,076,185,471)	(2,210,189,255)	35 مصاريف أخرى
(677,198,549)	185,000,000	36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(50,000,000)	(50,000,000)	مخصصات متنوعة
(4,976,636,299)	(3,410,798,073)	إجمالي المصروفات
(2,416,346,676)	1,167,136,466	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(137,382,891)	(308,694,767)	18 مصروف ضريبة الدخل
(2,553,729,567)	858,441,699	صافي الربح السنة
		يعود الى:
(2,553,782,170)	858,395,033	مساهمي المصرف
52,603	46,666	حقوق غير المسيطرة
(48.64)	16.35	37 الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

2017 مدققة ليرة سورية	2018 مدققة ليرة سورية	الإيضاحات
(2,416,346,676)	1,167,136,466	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
102,279,181	180,843,939	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
505,246,744	1,222,679,438	تعديلات لبنود غير نقدية:
677,198,549	(185,000,000)	إهلاكات وإطفاءات
50,000,000	50,000,000	عائد حسابات الاستثمار المطلقة
(1,081,622,202)	2,435,659,843	مخصص تنكس قيم ونعم أرصدة الأنشطة التمويلية
		مخصصات متنوعة
		صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
1,213,737,787	(330,000,000)	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(26,787,397,177)	7,623,017,089	النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(1,106,425,049)	(1,664,117,788)	أرصدة مقيدة السحب*
(9,889,409,174)	(12,528,982,724)	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
513,924,957	(1,051,023,079)	النقص (الزيادة) في إجمالي ندم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(620,000,000)	-	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
(521,048,152)	(137,569,891)	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
111,168,914	677,688,820	ضريبة الدخل المدفوعة
134,525,743	1,253,696,208	تأمينات
1,818,808,666	594,222,904	ندم دائنة
(36,213,735,687)	(3,127,408,618)	مطلوبات مختلفة
-	-	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
(271,470,373)	963,703,077	الاستثمارات في العقارات
(3,276,900)	(6,597,049)	شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(838,646,340)	(5,110,439,689)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
-	-	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
(1,113,393,613)	(4,153,333,661)	موجودات ثابتة مالية
19,298,638,381	13,884,809,261	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية
316,248,529	502,686,897	التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
(1,679,606,246)	21,761,226,612	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
(401,692,376)	(1,147,739,630)	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
(83,951,575)	(87,961,448)	الحسابات الجارية
17,449,636,713	34,913,021,692	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
1,822,459,582	(289,701,827)	توزيعات أرباح نقدية
(18,055,033,005)	27,342,577,586	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
34,205,452,668	16,150,419,663	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
16,150,419,663	43,492,997,249	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
		النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
		* مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية	مجموع حقوق المصرف	مساهمي حقوق	أرباح متورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح متورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	غير المحققة	الأرباح المتراكمة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	الاحتياطيات	رأس المال المكتوب به (المدفوع)	الرصيد في بداية السنة
23,503,887,688	2,783,665	23,501,104,023	498,747,644	498,747,644	498,747,644	498,747,644	518,507,215	33,051,351	313,909,216	313,909,216	313,909,216	313,909,216	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
(372,460)	(3,725)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
858,441,700	46,667	858,395,033	858,395,033	858,395,033	858,395,033	858,395,033	-	-	-	-	-	-	-	تغيرات سنوات سابقة* توزيعات أسهم مجانية
(4,152,148)	-	(4,152,148)	(4,152,148)	(4,152,148)	(4,152,148)	(4,152,148)	-	-	-	-	-	-	-	ربح (خسارة) السنة
24,856,552,424	2,826,607	24,853,725,817	24,853,725,817	24,853,725,817	24,853,725,817	24,853,725,817	-	-	-	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
							-	-	-	-	-	-	-	مصاريف مقلقة في الأرباح** المتراكمة
							-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2018

* إقبال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2013 في الشركة التابعة (أموال الشام).

** يمثل هذا المبلغ مصاريف زيادة رأس المال ويتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية وفق التعميم (26) الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. (إيضاح 22)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2017

الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية	مجموع حقوق المصرف	مساهمي حقوق	أرباح متورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح متورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	غير المحققة	الأرباح المتراكمة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	الاحتياطيات	رأس المال المكتوب به (المدفوع)	الرصيد في بداية السنة
24,155,080,516	2,734,786	24,152,345,730	279,479,198	279,479,198	279,479,198	279,479,198	239,028,017	33,051,351	244,917,707	244,917,707	244,917,707	244,917,707	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
1,873,430,000	-	1,873,430,000	1,873,430,000	1,873,430,000	1,873,430,000	1,873,430,000	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية
279,479,198	-	279,479,198	279,479,198	279,479,198	279,479,198	279,479,198	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
(250,000,000)	-	(250,000,000)	(250,000,000)	(250,000,000)	(250,000,000)	(250,000,000)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح المساهمين
(372,459)	(3,724)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	(368,735)	-	-	-	-	-	-	-	تغيرات سنوات سابقة*
(2,553,729,567)	52,603	(2,553,782,170)	(2,553,782,170)	(2,553,782,170)	(2,553,782,170)	(2,553,782,170)	-	-	-	-	-	-	-	ربح (خسارة) السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
23,503,887,688	2,783,665	23,501,104,023	23,501,104,023	23,501,104,023	23,501,104,023	23,501,104,023	-	-	-	-	-	-	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2017

* هي عبارة عن إقبال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2012 في الشركة التابعة (أموال الشام).

- تم تقرير توزيع مبلغ 20,000,000 ل.س مكافأة أعضاء مجلس الإدارة تم احتجازها كمصاريف مستحقة غير مدفوعة خلال عام 2017.

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغفلة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية و تعديلاته والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007. خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011. في 2018/10/1 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة. وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها اثنا عشر فرعاً (يوجد فرع مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 2014-5-25

يقوم المصرف على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
 2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 3. فتح حسابات الاستثمار المقيّدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
 4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
 5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
 6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
 7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
 8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
- تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته الأولى بتاريخ 08-03-2019 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

1- معلومات عامة (تتمة):

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمداه من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/05/13، كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار 97 المذكور أعلاه.

لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية:

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/المطلوبات المالية للمتاجرة، والموجودات/المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.
- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنطلة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المُنطلة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
2017	2018		
ليرة سورية	ليرة سورية		شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية
247,500,000	247,500,000	99%	
247,500,000	247,500,000		

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته. تمثل حقوق غير السيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خسائر شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

التغييرات في المعايير المحاسبية:

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد:

- معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية" :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة و التدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

التصنيف و القياس:

حسب المعيار المحاسبي رقم 25 الاستثمار في الصكوك و الاسهم و الادوات المشابهة تصنف الاستثمارات باعتبارها :

- 1- أدوات دين و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستفدة .
- 2- أدوات الملكية و التي تصنف ضمن الفئات التالية :
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة , من خلال حقوق الملكية .

يجوز تصنيف الاستثمار عند الاثبات لأول مرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بما يتفق و الاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى البنك .
بعد الاثبات الأولي , تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الأولي لها , اي بالقيمة العادلة , او بالتكلفة المستفدة .

الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية:

يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الأجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المماثلة.
سيقوم البنك بتصنيف موجوداته الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى الثلاث مراحل التالية وفقاً لمنهجية معيار المحاسبة المالي رقم 30:

- **المرحلة الأولى-** الذمم المدينة المنتجة: الذمم المدينة التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- **المرحلة الثانية-** الذمم المدينة المتعثرة: الذمم المدينة التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- **المرحلة الثالثة-** الذمم المدينة المضمحلة: بالنسبة للذمم المدينة المضمحلة ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يعتزم البنك على وضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سيستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

نهج الاضمحلال:

سيقوم البنك بإثبات خسائر الاضمحلال على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون) والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
سيتم قياس خسائر الاضمحلال التي تتجاوز القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد , إن القيمة القابلة للاسترداد تعد القيمة الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها:

سيقوم البنك بإثبات الاضمحلال على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المراجعة والسلم والاستصناع.

سيقوم البنك بعد الاثبات المبدئي بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. إن صافي القيمة المتوقع تحقيقها هي سعر البيع المقدر ضمن الاعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع بالأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالبنك.

الأثر المتوقع:

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للبنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف و مصرف سورية المركزي والقيمة المدرجة للخسائر التي تنسب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المطلقة، المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني (احتياطي معدل الأرباح في حالة حدوث عجز) مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة.

كما يقدم المعيار الجديد متطلبات الإفصاح والتغيرات في العرض. ومن المتوقع بأن تؤدي هذه المتطلبات إلى تغيير طبيعة ومدى إفصاحات المجموعة عن أدواتها المالية وبالأخص في سنة تطبيق المعيار الجديد. ومن المتوقع أن الأثر المالي لتطبيق هذا المعيار (إن وجد) سيكون محدود جداً بسبب احتفاظ المصرف بمخصصات إضافية كبيرة استناداً لاختبارات جهد سابقة.

الحوكمة:

بهدف تطبيق المعيار رقم 30 قام المصرف بتشكيل لجنة مختصة أخذت على عاتقها دراسة متطلبات المعيار وتحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق وتحديد فجوة البيانات المطلوب استدراكها. تقوم اللجنة بتحليل ومعالجة البيانات وبيان أثر تطبيق المعيار على المركز المالي للبنك وقائمة الدخل والمخصصات الواجب تشكيلها. تُعرض الصيغة النهائية لنموذج الأعمال على المدقق الخارجي وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تضمن أن يكون نموذج الأعمال محكم ومناسب للمصرف و يأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها كل من المصرف و متعامله الأمر الذي من شأنه أن يفرض على المصرف التحوط ضد المخاطر المتوقعة ليكون قادراً على مواجهة تلك المخاطر إن حدثت و وقعت.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- معيار المحاسبة رقم 31 – الوكالة بالاستثمار:

يهدف هذا المعيار إلى بيان مبادئ المحاسبة والإفصاح عن أدوات الوكالة بالاستثمار، والموجودات والمطلوبات ذات العلاقة من جانب المستثمر والموكل، حيث يعتمد المعيار تصنيفاً محاسبياً عاماً يتعين بموجبه على الموكل (المستثمر) أن يقيم طبيعة الاستثمار إما باعتباره استثماراً مباشراً (بانكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار (pass-through) وهو المنهج المفضل، أو استخدام منهج "مدير الاستثمارات بالوكالة" Wakala venture كما ينص المعيار على أن يثبت الوكيل بشكل عام الموجودات خارج الميزانية باعتبارها تعود للموكل، إلا إذا توفرت شروط محددة لتصنيف الموجودات في الميزانية. يبدأ سريان هذا المعيار للفترات من 1- كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- المعيار (28): المربحة والبيع الأجلة:

يوضح المعيار المعالجة المحاسبية للمربحة والبيع الأجلة من خلال عرض المسائل المحاسبية المختلفة المتعلقة بالمربحة من الإثبات الأولى، و القياس اللاحق، والعرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة، وبالإضافة للمربحة هناك العديد من عمليات التمويل الإسلامي التي تعتمد على المتاجرة ولكنها بخلاف المربحة لا تستوجب الإفصاح عن التكلفة والأرباح للشخص الذي ينوي الشراء، وهذه المبيعات تأخذ أشكال عديدة ويشير لها هذا المعيار بـ (البيع المؤجلة)، ولا يغطي هذا المعيار التورق ومربحة السلع. وسيلحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (2) المربحة والمربحة للأمر بالشراء، ومعيار المحاسبة المالية رقم (20) البيع الأجل. ويبدأ نفاذ هذا المعيار في 1-1-2019 مع السماح المبكر لتطبيقه.

- المعيار (35) : احتياطات المخاطر:

يحدد هذا المعيار الأسس المحاسبية لاحتياطات المخاطر، ليحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (11)، "المخصصات والاحتياطات"، ويصبح هذا المعيار سارياً إلى جانب معيار المحاسبة المالية رقم 30 "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات الشاقة" ويخضع اعتماده للأحكام الانتقالية المنصوص عليها في المعيار المذكور. ولا يلزم هذا المعيار المؤسسات المالية بتشكيل احتياطات المخاطر، لكنه يسري على تلك الاحتياطات، مهما كان الاسم الذي تطلقه المؤسسات على تلك الاحتياطات، إذا كانت تحقق تعريف الاحتياطات الوارد في هذا المعيار. حيث يشجع المعيار المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين احتياطات المخاطر بالقدر الكافي لحماية أصحاب الحسابات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وخاصة في مواجهة المخاطر المتعددة مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستثمار ومخاطر معدل العائد. ويبدأ نفاذ هذا المعيار في 1-1-2020، مع السماح المبكر لتطبيقه فقط في حال قررت المؤسسة المالية الإسلامية التطبيق المبكر للمعيار (30): اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين.

بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (510,829,517) ليرة سورية، تحسب الزكاة بمعدل 2.577% سنوياً حسب السنة الميلادية، بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أو طريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي (19,822,643,250) ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتتبت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكى بمبلغ 09,73 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالكيها نسبة 2.577% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2018 تم ترحيل مبالغ (761,905 ل.س) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (1,003,639 ل.س) خلال عام 2017.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

وهذه المبالغ ناتجة عن:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	فوائد من البنوك
999,839	657,833	تجنب أرباح معاملات غير شرعية
3,800	52,000	زيادة بالصندوق
0	52,072	أخرى
1,003,639	761,905	إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية
-	-	رصيد صندوق المخالفات الشرعية

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة
1,003,639	761,905	الزيادة خلال العام
(1,003,639)	(761,905)	الاستخدامات خلال العام
-	-	رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر الفترة

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عموالات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عموالات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات مموله كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات مموله بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية. يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2017	2018	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة تسعة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانتهم لها.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التتضيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتتضيض احتساب وتحديد الربح.

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفحة واحدة أو صفحات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر على سبيل التبرع، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الاستثمارية يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقبورها، فيضمن وفق مقررته المعايير الشرعية.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2018		
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
5.77%	1.86%	0.81%	5.91%	1.27%	0.47%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2017			31 كانون الأول 2018		
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو
12.82%	4.12%	1.67%	12.92%	2.79%	1.03%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلق.

قام المصرف بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب الاستثمار المطلق في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة إلى 100%.

لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

لم يتم البنك بتحميل أي نفقات (من النفقات الموافقة على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) لوعاء المضاربة لعام 2018.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مؤل البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع):

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

إن تم التخلص مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية) - أما إن تم التخلص مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

2 - السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

ج. الأدوات المالية - الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية:

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها وإثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

هي استثمارات تم اقتناؤها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).

- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.

- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملة الأجنبية.

- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

- يتم إثباتها بالتكلفة مضافاً إليها أية مصروفات مباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.

- يتم تسجيل الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية.

- يتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل ما بين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.

- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة - إن وُجد - في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.

- يتم تسجيل الأرباح المتأتية من الموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.

- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية مراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدث حدث واحد أو أكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهريّة، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المُرَاحبة:

- بغرض التغاضي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، و يأخذ المصرف منه هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- يخبر المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرَاحبة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يُسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يُسدد ثمنه على أقساط تُدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

السلم والسلم المُوازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مخصص تدني إذا كان هناك احتمالاً قوياً بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمُسلم فيه (البضاعة) أو احتمالاً قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم الموازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع المُوازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع المُوازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

موجودات متاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق موزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المُتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقع تحقيقها

التمويل بالمضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عيناً) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أما في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي توزع، أما خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها رأسمال المضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.
- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم إثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة.

التمويل بالمشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقدًا فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقدًا أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أما في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي توزع، أما نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في رأسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

الاستثمارات المقيدة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمها المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسجيلها أو تم نقلها للمصرف.
- إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص..
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم اثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقعة تحصيلها من عملية تسجيل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي يأخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة..
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية..

ح. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.

خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):

- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما..
- أي زيادة للالتزام المتعلقة بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة):

- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.
- ذ. **الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك:**
 - تقاس الموجودات المُقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتَهْتَلِك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
 - تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.
 - تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
 - تثبت تكلفة الأصلح التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
 - إذا كانت الإصلاحات ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص إصلاحات ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
 - في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء إصلاحات يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.
- ر. **الاستثمارات في العقارات:**
 - يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المُقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
 - يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.
- ز. **احتياطي مخاطر الاستثمار:**
 - هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
 - في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسبه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
 - عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهة.
- س. **احتياطي معدل الأرباح:**
 - هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
 - في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسبه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
 - يؤول الرصيد المتبقي في مبلغ الاحتياطي المُتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.
- ش. **القيمة العادلة للموجودات المالية:**
 - عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
 - في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.
- القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:
- تمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مُرخصة ومُعتمدة.
- اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية:
- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

النسبة المئوية	البيان
2.5%	المباني
10% أو مدة الإيجار أيهما أقل	تحسينات على العقارات مستأجرة
20%	أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب
20%	السيارات

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ص. المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

- لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

المكافآت المرتبطة بالأسهم:

- لا توجد مكافآت مرتبطة بالأسهم.

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال:

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:
يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

- حسابات الاستثمار المقيدة:
يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمته المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.
- في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.
- يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

- يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

- يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بدمج الببوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.
- يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:
- (1) الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن: يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها.
- (2) الدخل من الصفقات (العمليات): مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية). العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات والمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفيح وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

ل. الموجودات غير الملموسة:

أ - الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسمة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى:

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:

- الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
- نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه.
- قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
- كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
- وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
- قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى:

برامج معلوماتية 20%

م. النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	
2,093,748,157	3,213,570,410	نقد في الخزينة
31,212,181,859	43,805,057,832	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
2,910,973,648	4,564,190,368	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
36,216,903,664	51,582,818,610	متطلبات الاحتياطي النقدي (*)

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2018 مبلغ (4,564,190,368) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (2,910,973,648) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2017، ولا يستعمل الاحتياطي الإلزامي خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	البيان
38,510,208,457	30,508,216,141	30,353,965,944	21,538,188,771	8,156,242,513	8,970,027,370	حسابات جارية وودائع تحت الطلب
16,830,120,000	13,033,260,000	16,755,120,000	12,958,260,000	75,000,000	75,000,000	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
588,135,167	164,315,446	588,135,167	164,315,446	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
55,928,463,624	43,705,791,587	47,697,221,111	34,660,764,217	8,231,242,513	9,045,027,370	المجموع

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

نتيجة العقوبات المفروضة على البنك من قبل الخزانة الأمريكية بلغت الأرصدة المقيدة السحب 19,164,380,087 ليرة سورية (مقابل 26,787,397,177 ليرة سورية للسنة السابقة)

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية	2018 ليرة سورية	البيان
5,711,775,848	6,041,775,848	5,711,775,848	5,711,775,848	-	330,000,000	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر
-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي تزيد عن 3 أشهر
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	-	-	مخصص انخفاض في قيمة وكالات استثمارية (**)
-	330,000,000	-	-	-	330,000,000	

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
(6,778,541,690)	(5,711,775,848)	رصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
1,066,765,842	-	فروقات سعر الصرف
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بالتدابير خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال السنة الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحاماة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية. طعن شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بنورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/16 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1

وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف وتم استلام أقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ونحن الآن بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

تم نذب خبير لبيان المبالغ المستحقة لبنك الشام والمترصدة بذمة شركة دار الاستثمار لتحديد المبلغ المستحق للبنك بعد خصم المبالغ المسددة فيما سبق من إجمالي المديونية.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشاركة		ذاتية		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
المرايحة والمرايحة للأمر بالشراء	54,124,583,563	40,996,068,071	-	-	54,124,583,563	40,996,068,071
بضائف: ذمم أخرى (**)	108,800,323	108,800,323	-	-	108,800,323	108,800,323
(نقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	54,233,383,886	41,104,868,395	-	-	54,233,383,886	41,104,868,395
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(3,450,431,852)	(2,726,348,737)	-	-	(3,450,431,852)	(2,726,348,737)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظلة التسهيلات الائتمانية (****)	(84,786,900)	(89,391,910)	-	-	(84,786,900)	(89,391,910)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات	(2,717,100,179)	(2,904,159,528)	-	-	(2,717,100,179)	(2,904,159,528)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات	47,981,064,955	35,384,968,219	-	-	47,981,064,955	35,384,968,219

(*) بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات غير المنتجة 1,628,586,954 ل.س أي ما نسبته (3.00%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات كما في 2018/12/31 مقابل 1,839,097,024 ليرة سورية أي ما نسبته (4.474%) للسنة السابقة، بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 1,543,800,054 ل.س أي ما نسبته (2.85%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2018/12/31 مقابل 1,749,705,113 ل.س أي ما نسبته (4.266%) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الكفالات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يغب العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يرق البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات. لا يوجد ذمم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التسهيلات:

2018			2017			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	ليرة سورية	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	ليرة سورية	
144,794,992	2,759,364,537	2,904,159,529	142,116,798	2,115,170,962	2,257,287,760	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	2,678,194	674,520,355	677,198,549	المكون خلال السنة
(1,699,843)	(183,300,157)	(185,000,000)	-	-	-	الاسترداد خلال السنة
-	(2,059,350)	(2,059,350)	-	-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معنومة)
-	-	-	-	(30,326,781)	(30,326,781)	فرق سعر الصرف
143,095,149	2,574,005,030	2,717,100,179	144,794,992	2,759,364,536	2,904,159,528	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد.

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 2018/12/31 مبلغ 89,451,370 ليرة سورية مقابل 242,969,240 ليرة سورية في 2017/12/31

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
129,154,591	89,391,911	-	-	129,154,591	89,391,911	الرصيد في بداية السنة
5,388,103	19,985,048	-	-	5,388,103	19,985,048	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(43,776,861)	(24,590,060)	-	-	(43,776,861)	(24,590,060)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	ينزل: الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
(1,373,923)	-	-	-	(1,373,923)	-	فرق سعر صرف
89,391,910	84,786,899	-	-	89,391,910	84,786,899	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,097,484,340	133,773,805	-	-	1,097,484,340	133,773,805	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية *
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	موجودات أيلة للمصرف وفاء ديونه
1,169,798,740	206,088,205	-	-	1,169,798,740	206,088,205	الأجمالي (1)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات (2)
1,098,644,340	134,933,805	-	-	1,098,644,340	134,933,805	الصافي (2-1)

(*) هي عبارة عن قيمة عقار في مدينة حمص قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكننتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقه والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي		موجودات		عقارات		
2017	2018	مستملكة أخرى	2018	مستملكة	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	-	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	-	-	استبعادات
-	-	-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	-	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانياس.

البيان	8 استثمارات عقارية:		ذاتية		المجموع	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	-	-	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000
	-	-	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل،

فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

	2018	2017
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة:	2,380,850,000	507,420,000
التغير في القيمة العادلة خلال السنة *	-	1,873,430,000
	2,380,850,000	2,380,850,000

* في كانون الأول 2018 حصل البنك على تقييمين لخبريين محلفين مستقلين، وكانت نتيجة التقييمين متقاربة، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل والذي بقي بنفس قيمة العام السابق بسبب ثبات الظروف والمتغيرات المحيطة، حيث بلغت القيمة المسجلة للعقار 2,380,850,000 ل.س كما في 2018/12/31.

الإجمالي		أخرى	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تحسينات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		التكلفة:
2,582,517,770	73,952,736	900,535,670	12,436,800	228,018,424	326,537,638	359,362,434	241,674,068			الرصيد في بداية السنة
5,392,886,457	14,278,036	5,028,033,016	-	71,296,704	152,137,332	127,141,369	440,000,000			إضافات
(725,914,708)	(76,474,856)	(645,915,891)	-	(1,161,119)	(2,362,842)	-	-			استبعادات
7,249,489,519	11,755,916	5,282,652,795	12,436,800	298,154,009	476,312,128	486,503,803	681,674,068			الرصيد في نهاية السنة *
الاستهلاك المتراكم:										
(400,358,463)	(7,242,503)	-	(11,852,378)	(128,057,115)	(128,749,935)	(116,132,017)	(8,324,515)			استهلاك متراكم وفي بداية السنة
(177,163,735)	(3,960,313)	-	(439,820)	(42,848,725)	(52,593,311)	(64,658,893)	(12,662,671)			استهلاك السنة
3,467,942	-	-	-	1,161,091	2,306,851	-	-			استبعادات
(574,054,257)	(11,202,816)	-	(12,292,198)	(169,744,750)	(179,036,395)	(180,790,911)	(20,987,186)			الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *
انخفاض القيمة:										
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)			انخفاض القيمة بداية الفترة
-	-	-	-	-	-	-	-			انخفاض القيمة للسنة
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)			انخفاض القيمة في نهاية السنة
6,627,130,010	553,100	5,282,652,795	144,602	128,409,259	297,275,733	305,712,892	612,381,630			صافي القيمة الدفترية

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص) 51,525,600 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 3,220,348 ليرة سورية كما في 2018-12-31،

مصرف الشام ش.م.م.
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018
9 موجودات ثابتة - بالصافي

الإجمالي	أخرى	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تحسينات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني	2017	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		التكلفة:
1,309,156,887	23,086,826	333,735,655	12,436,800	198,632,267	254,246,410	245,344,861	241,674,068		الرصيد في بداية السنة
965,060,340	54,684,910	688,513,188	-	29,386,156	78,458,513	114,017,573	-		إضافات
(131,699,458)	(3,819,000)	(121,713,173)	-	-	(6,167,285)	-	-		استبعادات
2,142,517,769	73,952,736	900,535,670	12,436,800	228,018,423	326,537,638	359,362,434	241,674,068		الرصيد في نهاية السنة *
الاستهلاك المتراكم:									
(305,616,348)	(1,359,811)	-	(11,412,558)	(100,565,571)	(103,971,677)	(84,357,216)	(3,949,515)		استهلاك متراكم وفي بداية السنة
(99,973,126)	(5,882,692)	-	(439,820)	(27,491,544)	(30,009,269)	(31,774,801)	(4,375,000)		استهلاك السنة
5,231,011	-	-	-	-	5,231,011	-	-		استبعادات
(400,358,463)	(7,242,503)	-	(11,852,378)	(128,057,115)	(128,749,935)	(116,132,017)	(8,324,515)		الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *
انخفاض القيمة:									
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)		انخفاض القيمة بداية الفترة
-	-	-	-	-	-	-	-		انخفاض القيمة للسنة
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	(48,305,252)		انخفاض القيمة في نهاية السنة
صافي القيمة الدفترية									
1,693,854,054	66,710,233	900,535,670	584,422	99,961,308	197,787,703	243,230,417	185,044,301	2017	رصيد 31 كانون الأول

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة (فرع حمص - فرع درعا) 76,853,156 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 25,318,252 ليرة سورية كما في 31-12-2017.

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة (أنظمة حاسوبية - موجودات معنوية أخرى) وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

البيان	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية
التكلفة		
رصيد بداية السنة	103,767,298	100,490,398
إضافات	6,541,030	3,276,900
الرصيد	110,308,328	103,767,298
الإطفاء		
رصيد بداية السنة	(99,750,602)	(97,498,991)
الإطفاء للسنة	(3,624,185)	(2,251,611)
التدني خلال السنة	-	-
الرصيد	(103,374,787)	(99,750,602)
رصيد نهاية السنة	6,933,540	4,016,696

11 موجودات أخرى

البيان	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية
إيرادات برسم القبض (*)	263,848,406	190,543,245
مصرفات مدفوعة مقدماً	502,097,168	390,062,610
دفعات مقدمة لشراء أصول	896,454,566	36,178,215
تأمينات مدفوعة للغير	3,200,000	3,200,000
ذمم شركة تأمين (**)	100,000	100,000
مدينون مختلفون	111,094,720	104,052,810
مخزون طوابع وقرطاسية	17,926,184	20,572,351
المجموع	1,794,721,044	744,709,231

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

البيان	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية
رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية	281,698,513	281,698,513
رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)	1,881,757,017	1,881,757,017
	2,163,455,530	2,163,455,530

تم خلال شهر 03-2019 تغذية حساب الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي حسب ما تتطلبه زيادة رأس مال البنك خلال عام 2018

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
45,931,576,800	24,467,042,495	217,820,055	154,904,707	45,713,756,745	24,312,137,788	حسابات جارية وتحت الطلب
520,000,000	3,755,000,000	-	-	520,000,000	3,755,000,000	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
<u>46,451,576,800</u>	<u>28,222,042,495</u>	<u>217,820,055</u>	<u>154,904,707</u>	<u>46,233,756,745</u>	<u>28,067,137,788</u>	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
25,581,331,871	34,266,674,669	حسابات جارية / تحت الطلب:
6,828,220,347	19,700,393,726	بالليرة السورية
<u>32,409,552,218</u>	<u>53,967,068,395</u>	بالعملات الأجنبية
		المجموع
بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 14,898,910,904 ليرة سورية أي ما نسبته (27.61 %) من إجمالي الودائع مقابل 14,159,813,914 ليرة سورية أي ما نسبته (43.69 %) في السنة السابقة .		

15 تأمينات نقدية
البيان

2017		2018		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	4,659,440,009	-	5,050,717,381	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	-	-	-	هامش الجدية
-	89,892,325	-	194,348,817	تأمينات أخرى
-	4,749,332,334	-	5,245,066,197	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (5,239,807,917) في نهاية عام 2018 مقابل (4,708,866,099) في السنة السابقة.

16 ذمم دائنة:

2017		2018		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	137,394,330	-	1,389,261,156	دائنة عمليات التمويل
-	137,394,330	-	1,389,261,156	المجموع

17 مخصصات متنوعة:

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة	2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
123,708,394	25,000,000	-	-	148,708,394	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة ***
9,893,859	-	(7,005)	-	9,886,854	مخصص التزم خارج بيان المركز المالي
1,462,500	255,000	-	-	1,717,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
85,390,417	25,000,000	-	-	110,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
1,908,922	-	-	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
240,071,613	50,255,000	(7,005)	-	290,319,608	المجموع

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ماتم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة	2017
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
117,143,772	6,564,622	-	-	123,708,394	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة
9,900,595	-	(6,736)	-	9,893,859	مخصص التزم خارج بيان المركز المالي
1,077,500	385,000	-	-	1,462,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
71,669,297	13,721,120	-	-	85,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
5,998,382	-	(4,089,460)	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
223,497,067	20,670,742	(4,096,196)	-	240,071,613	المجموع

(*) تغير سعر صرف

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

(***) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

18 ضريبة الدخل:

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2018 ليرة سورية	2017 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	141,535,228	525,013,489
ضريبة الدخل المدفوعة	(137,219,981)	(521,048,152)
ضريبة الدخل المستحقة	308,694,767	137,569,891
رصيد نهاية السنة	313,010,014	141,535,228

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 60/ح/2013/10 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 206/ح/2014/5 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2009 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2745/ح/2017/42 الصادر بتاريخ 29-01-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2/ح/2016/2/4 تاريخ 8-2-2016 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.

18-1 مخصص ضريبة دخل المصرف (تمة):

- حول عام 2011 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 68/ح/12/68/2016 تاريخ 2016-4-20 وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة.
- عام 2012 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 09702 الصادر بتاريخ 2016-08-16 (اخبار مؤقت) و تم تقديم كتاب اعتراض على الاخبار المؤقت لم يصدر قرار اللجنة لتاريخه.
- عام 2013 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 26/ح/12/26/2018 الصادر بتاريخ 2018-02-22 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- عام 2014 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 09745 الصادر بتاريخ 2018-02-13 (اخبار مؤقت) و تم تقديم كتاب اعتراض على الاخبار المؤقت لم يصدر قرار اللجنة لتاريخه.
- الأعوام 2015 و 2016 و 2017 لم يتم التدقيق فيها لغاية تاريخه.

18-2 موجودات ضريبية مؤجلة:

الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	رصيد نهاية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة
2017	2018	2018	2018	2018	2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
1,361,139	1,338,589	1,338,589	349,910	(372,460)	1,361,139
1,361,139	1,338,589				

موجودات ضريبية مؤجلة

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:
البيان

2017	2018	مطلوبات	موجودات
مطلوبات	مطلوبات	مطلوبات	مطلوبات
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
-	1,546,599	-	1,361,139
-	187,000	-	349,910
-	(372,460)	-	(372,460)
-	1,361,139	-	1,338,589

رصيد بداية السنة *

المضاف

المستبعد

رصيد نهاية السنة *

* جميعها من موارد مالية مشتركة

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

البيان

2017	2018
ليرة سورية	ليرة سورية
(2,416,346,676)	1,167,136,466
2,864,094,114	(106,000,313)
52,506,712	62,662,671
500,254,150	1,123,798,824
%25	%25
125,063,538	280,949,706
%10	%10
12,506,354	28,094,971
137,569,891	309,044,677
(187,000)	(349,910)
137,382,891	308,694,767

الربح قبل الضريبة

التعديلات

أرباح غير خاضعة للضريبة

مصاريف مرفوضة ضريبياً

(الخسارة)/الربح الضريبي

نسبة الضريبة

ضريبة الدخل

نسبة رسم اعادة الاعمار

رسم اعادة الاعمار

مصروف ضريبة الدخل

إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة

مصروف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد

19 مطلوبات أخرى:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,580,821	17,885,837	أرباح محققة لحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
936,507,675	1,444,520,965	حوالات وأوامر دفع
1,322,848,420	1,270,204,410	نفقات مستحقة غير مدفوعة
103,738,646	105,999,860	مستحق لجهات حكومية
23,452,943	14,809,750	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
811,084	1,268,008	ذمم دائنة أخرى
16,652,002	11,022,195	توقيفات محتجزة
302,455,189	432,539,680	موردين
166,048,425	82,239,125	مستحقات أرباح المساهمين
2,875,095,205	3,380,489,830	

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

2017			2018			البيان
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	
6,331,658,558	-	6,331,658,558	11,093,443,854	2,538,264,363	8,555,179,492	حسابات التوفير
4,827,221,060	129,350,000	4,697,871,060	8,388,616,798	104,934,000	8,283,682,798	لأجل
13,551,273,915	797,500,000	12,753,773,915	18,964,336,020	2,638,050,000	16,326,286,020	الوكالات الاستثمارية
24,710,153,533	926,850,000	23,783,303,533	38,446,396,672	5,281,248,363	33,165,148,310	المجموع
186,436,770	6,993,033	179,443,737	261,376,578	38,918,980	222,457,597	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
24,896,590,303	933,843,033	23,962,747,270	38,707,773,250	5,320,167,343	33,387,605,907	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

21 احتياطي مخاطر الاستثمار:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
154,499,510	171,225,534	رصيد بداية السنة
18,910,763	39,826,666	الإضافات خلال السنة
(2,184,739)	(222,728)	فروق سعر الصرف
171,225,534	210,829,472	الرصيد في نهاية السنة

22 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

22 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم) (تتمة):

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م/ تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. و بخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 2018/10/1 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتورة. وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رأس المال كما يلي:

فيما يلي بيان تفصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,250,000,000	رأس المال المصرح به والمكتتب به
5,000,000,000	5,250,000,000	رأس المال المدفوع

وبلغت مصاريف زيادة رأس المال مبلغ 4,152,148 ل.س تم إقالتها مباشرة في حقوق الملكية حسب تعميم هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 26 لعام 2018، وهي تتكون مما يلي:

ليرة سورية	
2,227,148	رسم طابع على زيادة رأس المال
175,000	رسم تسجيل و إيداع أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية
1,000,000	بدل تقديم طلب إصدار أسهم لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
750,000	بدل تسجيل الأسهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية
4,152,148	

23 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن.ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م.ن.ب/4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م.ن.ب/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م.ن.ب/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن.ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن.ب/4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.
- تم إجراء اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتجزة، كما ارتأت إدارة المصرف الاحتفاظ بمخصصات إضافية، وبالتالي بلغ رصيد المخصصات الفائضة المحتفظ بها بتاريخ 2018/12/31 مبلغ 1,443,461,005 منها مبلغ 9,866,928 على الديون غير المباشرة.
- قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/12/31 بمبلغ 4,969,782 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 19,926 ل.س.
- قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2018/12/31 بمبلغ 1,273,839,923 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.
- ولم يرق البنك بتحصيل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2018، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2018/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن.ب/4 وتعديله بالقرار 650/م.ن.ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن.ب/4.
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2018/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب/4) بمبلغ 4,696,397 ليرة سورية.

24 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات: البيان

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	بداية رصيد السنة
301,981,384	2,175,411,384	القيمة العادلة للاستثمارات
1,873,430,000	-	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
2,175,411,384	2,175,411,384	

25 الاحتياطيات:

1-25 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني.

يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

2-25 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للمصرف كما يلي كما يلي:

2017	2018	
ليرة سورية (2,416,346,676)	ليرة سورية 1,167,136,466	الربح قبل الضريبة ينزل منه:
3,106,312,496	-	أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة
(50,724)	(43,168)	حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة
689,915,096	1,167,093,298	
68,991,509	116,709,330	الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

وبلغ رصيد الاحتياطي القانوني حتى نهاية عام 2018 كما يلي:

2017	2018	
ليرة سورية 244,917,707	ليرة سورية 313,909,216	رصيد الاحتياطي القانوني أول الفترة
68,991,509	116,709,330	الاحتياطي القانوني المشكل خلال للفترة
313,909,216	430,618,546	الرصيد آخر الفترة

وبلغ رصيد الاحتياطي الخاص حتى نهاية عام 2018 كما يلي:

2017	2018	
ليرة سورية 244,917,707	ليرة سورية 313,909,216	رصيد الاحتياطي الخاص أول الفترة
68,991,509	116,709,330	الاحتياطي الخاص المشكل خلال للفترة
313,909,216	430,618,546	الرصيد آخر الفترة

26 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات: البيان

المشتركة	2017	2018	
	ليرة سورية 4,057,310,091	ليرة سورية 4,607,373,963	المراوحة
	4,057,310,091	4,607,373,963	المجموع

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية: البيان

المشتركة	2017	2018	
	ليرة سورية 881,586,701	ليرة سورية 359,658,992	حسابات استثمارية
	881,586,701	359,658,992	المجموع

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة لعام 2018، بينما قام بتحميل النفقات لأول شهرين فقط من العام 2017. وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
399,040	-	مصاريف البريد والهاتف
988,629	-	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,129,600	-	إعلان ومعارض
1,333,333	-	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
1,392,626	-	مصاريف إقامة وضيافة
375,000	-	مصاريف أخرى
6,618,228	-	

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
		مصارف ومؤسسات مصرفية
		عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
66,817,334	134,356,835	توفير
83,716,882	224,083,158	لأجل
337,986,504	824,412,779	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*
488,520,720	1,182,852,772	المجموع

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
188,808,416	398,150,285	بصفته مضارب
3,895,476,956	2,758,519,968	بصفته رب مال
4,084,285,372	3,156,670,253	المجموع

32 صافي إيرادات الخدمات المصرفية:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,760,600,030	1,252,714,681	إيرادات العمولات والرسوم
(300,648,421)	(291,944,925)	أعباء الرسوم والعمولات
1,459,951,609	960,769,756	المجموع

33 إيرادات أخرى:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,814,170	4,173,500	أرباح بيع أصول ثابتة
303,339	313,816,435	أخرى*
7,117,509	317,989,935	المجموع

*تتضمن الإيرادات الأخرى مبلغ 312,784,281 عبارة عن مبلغ التعويض الذي تم منحه للبنك من قبل مالك عقار مبنى روتانا لقاء تنازل البنك عن منفعة الأصل المستأجر بناء على طلب المالك , تفادياً لوقوع أي ضرر على البنك جزاء تكبده تكاليف استئجار مدفوع عن كامل فترة العقد، بالإضافة لتكاليف تحسين للعقار.

34 نفقات الموظفين:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,018,357,936	1,085,592,053	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
35,336,124	41,361,043	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
13,216,986	20,425,462	نفقات طبية
4,062,052	7,386,320	مصاريف تدريب وسفر
1,070,973,098	1,154,764,879	المجموع

35 مصاريف أخرى:

2017	2018	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
183,096,199	178,658,371	مصاريف إيجار
164,343,784	138,851,191	مصاريف أنظمة معلومات
18,072,128	17,826,371	مصاريف البريد والهاتف وشحن
68,284,012	79,664,672	مصاريف إستشارات
48,839,511	45,705,221	مصاريف إعلان ومعارض
16,502,449	37,763,016	مصاريف الكهرباء والماء
39,130,085	46,243,344	مصاريف إدارية صرافات الآلية
36,890,149	49,786,777	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
14,912,594	19,852,134	مصاريف التنظيف
175,175,395	155,261,947	رسوم وأعباء حكومية
14,965,052	16,735,204	مصاريف تأمين
18,611,112	27,683,333	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
15,327,297	14,853,725	مصاريف حراسة
15,598,809	18,058,198	مصاريف طباعة وقرطاسية
114,780,664	73,578,972	تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
2,009,463,305	1,197,358,732	مصاريف قضائية *
4,451,850	4,215,100	تبرعات
117,741,076	88,092,946	أخرى
3,076,185,471	2,210,189,255	المجموع

* تتضمن اتعاب قانونية لصالح مكتب محاماة في الولايات المتحدة الأمريكية تم تكليفه من قبل البنك للعمل على رفع العقوبات المفروضة عليه من قبل الخزنة الأمريكية .

36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب4) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب4).

37 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

البيان	2018	2017
ربح (خسارة) السنة	ليرة سورية 858,395,033	ليرة سورية (2,553,782,170)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	52,500,000	52,500,000
حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)	16.35	(48.64)
أساسي	16.35	(48.64)

38 النقد وما في حكمه:

البيان	2018	2017
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	ليرة سورية 47,018,628,242	ليرة سورية 33,305,930,016
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	43,705,791,587	55,928,463,624
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لمصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	(28,067,042,495)	(46,296,576,800)
أرصدة مقيدة السحب*	(19,164,380,087)	(26,787,397,177)
	43,492,997,247	16,150,419,663

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية. بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية 19,164,380,087 ليرة سورية.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2018:

البيان/2018	الشركة الأم	الشركات المشقيقة	الشركات الزمية	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحث الطلب	20,731,283,927	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	12,958,260,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	252,184,844	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	33,941,728,771	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية لتحث الطلب:	96,230	-	-	128,467,037	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	278,467,037	-	-
بنود خارج الميزانية:						
كفالات واردة	13,952,000,000	-	-	-	-	-
عناصر بيان الدخل:						
إيرادات الأنشطة الاستثمارية	348,408,220	-	-	-	-	-
نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	5,907,265	-	-
مصروفات إدارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
إيراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
نعم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
نعم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تكلي	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
319,013,471	208,057,426	الإدارة التنفيذية العليا: رواتب ومكافآت
113,732,679	71,754,441	مجلس الإدارة: تعويضات ومكافآت ومصاريف إقامة واجتماعات
19,944,445	27,683,333	هيئة الرقابة الشرعية: تعويضات
452,690,595	307,495,200	المجموع

40 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

2017	2018	
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	البيان
55,928,463,624	43,705,791,587	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	330,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,384,968,219	47,981,064,955	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	المطلوبات المالية
46,451,576,800	28,222,042,495	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
25,108,781,082	39,045,227,553	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
137,394,330	1,389,261,156	ذمم دائنة
2,875,095,205	3,380,489,830	مطلوبات أخرى

41 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد وقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت أربع أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف أخذاً بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي وميثاق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر واليات قياسها وتقيم فعالية وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

أولاً: الإيضاحات الوصفية:

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشونها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف أجل الودائع عن أجل التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركيزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك واليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

2. الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر:

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.

أولاً: الإفصاحات الوصفية (تتمة):

- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحوطة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.
- قسم أمن المعلومات.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيزات في الدول ومخاطر التركيزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركيزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

2017	2018	البيان
34,123,155,507	48,369,248,201	أرصدة لدى مصارف مركزية
55,928,463,624	43,705,791,587	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
-	330,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		نعم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		للأفراد:
69,246,186	591,227,253	للأفراد
1,731,492,731	1,665,344,597	التمويلات العقارية
		للشركات:
31,887,197,512	43,893,140,863	الشركات الكبرى
1,697,031,790	1,831,352,242	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	للحكومة والقطاع العام
2,380,850,000	2,380,850,000	الاستثمارات في العقارات
1,098,644,340	134,933,805	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
4,016,696	6,933,540	صافي الموجودات الثابتة غير المادية
1,693,854,054	6,627,130,010	صافي الموجودات الثابتة المادية
2,163,455,530	2,163,455,530	الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي
1,361,139	1,338,589	موجودات ضريبية مؤجلة
744,709,231	1,794,721,044	الموجودات الأخرى
		بنود خارج الميزانية
3,645,533,390	2,375,868,232	كفالات
5,278,411,627	4,053,909,940	اعتمادات
-	-	قبولات
9,042,656,201	12,455,170,002	سكوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة
		أخرى
151,490,079,558	172,380,415,435	الإجمالي

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة):

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونسطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقاة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام المصرف بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكان المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

5 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركيزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.

وبخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القمع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركيزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدثت ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

6 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة لمكان المخاطر القائمة في نشاطات المصرف وإدارته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجرى المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤشرات المقطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

41 إدارة المخاطر (تتمة):

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين أجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

• المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بإداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

• التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	الشركات				الأفراد	2018	البيان
	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
ليرة سورية	-	-	-	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ديون متدنية المخاطر
46,827,872,372	-	-	1,472,792,808	43,072,235,700	1,662,024,197	620,819,667	عادية (مقبولة المخاطر)
2,327,875,087	-	-	363,154,920	1,920,968,113	43,521,340	230,714	تتطلب اهتماماً خاصاً
1,627,204,573	-	-	264,213,827	1,143,590,379	16,993,969	202,406,398	<u>غير منتجة:</u>
12,358,652	-	-	-	12,358,652	-	-	دون المستوى
31,788,524	-	-	17,522,755	10,754,316	3,511,453	-	مشكوك في تحصيلها
1,583,057,397	-	-	246,691,072	1,120,477,411	13,482,516	202,406,398	رديئة
50,782,952,033	-	-	2,100,161,555	46,136,794,192	1,722,539,507	823,456,779	المجموع
(84,786,898)	-	-	(7,582,454)	(42,695,037)	(3,973,827)	(30,535,580)	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(2,717,100,179)	-	-	(261,226,859)	(2,200,958,292)	(53,221,082)	(201,693,946)	يطرح: مخصص التدني
47,981,064,955	-	-	1,831,352,242	43,893,140,863	1,665,344,597	591,227,253	الصافي

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والممتددة	الشركات الكبرى	التحويلات العقارية	الأفراد	2017	البيان
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
34,361,836,662	-	-	1,234,571,283	31,301,556,424	1,741,881,201	83,827,754	83,827,754	عادية (مقبولة المخاطر)
2,181,066,300	-	-	363,919,320	1,761,087,793	56,059,187	-	-	تتطلب اهتماماً خاصاً
1,835,616,696	-	-	243,061,505	1,309,220,091	35,883,820	247,451,280	247,451,280	غير منتجة:
172,343,012	-	-	4,562,856	167,780,156	-	-	-	دون المستوى
25,342,510	-	-	1,439,483	19,125,045	4,777,982	-	-	مشكوك في تحصيلها
1,637,931,174	-	-	237,059,166	1,122,314,890	31,105,838	247,451,280	247,451,280	رديئة
38,378,519,658	-	-	1,841,552,108	34,371,864,308	1,833,824,208	331,279,034	331,279,034	المجموع
(89,391,911)	-	-	(6,692,631)	(37,667,875)	(8,131,001)	(36,900,404)	(36,900,404)	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(2,904,159,528)	-	-	(137,827,687)	(2,446,998,920)	(94,200,477)	(225,132,444)	(225,132,444)	يطرح: مخصص التذني
35,384,968,219	-	-	1,697,031,790	31,887,197,512	1,731,492,731	69,246,186	69,246,186	الصافي

41 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات

2018

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	الضمانات مقابل:
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
45,610,456,354	-	1,457,476,647	42,386,758,383	1,205,020,930	561,200,393	عادية (مقبولة المخاطر)
2,173,704,007	-	294,209,117	1,835,973,549	43,521,341	-	تتطلب اهتمام خاص
983,551,960	-	132,459,688	638,369,639	16,993,970	195,728,663	غير متجهة:
12,358,652	-	-	12,358,652	-	-	دون المستوى
31,788,524	-	17,522,755	10,754,315	3,511,453	-	مشكوك فيها
939,404,784	-	114,936,933	615,256,671	13,482,517	195,728,663	رديئة
48,767,712,321	-	1,884,145,453	44,861,101,571	1,265,536,241	756,929,056	المجموع
-	-	-	-	-	-	منها:
3,410,984	-	-	-	-	3,410,984	تأمينات نقدية
22,362,848,304	-	-	22,362,848,304	-	-	كفالات مصرفية مقبولة
23,640,967,831	-	1,884,145,453	19,948,604,670	1,265,536,241	542,681,467	عقارية
-	-	-	-	-	-	أسهم متداولة
2,760,485,202	-	-	2,549,648,597	-	210,836,605	سيارات واليات

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

- 41 إدارة المخاطر (تنمة):
1. مخاطر الائتمان (تنمة):
2 (توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات):

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

2017

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الشركات	التمويلات العقارية	الأفراد	الضمانات مقابل:
----------	-----------------------	---------------------------	----------------	---------	--------------------	---------	-----------------

البيان	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
عادية (مقبولة المخاطر)	31,165,056,553	-	1,329,346,139	27,999,365,394	1,740,105,668	96,239,352
تتطلب اهتمام خاص	2,092,766,736	-	300,940,084	1,717,666,864	74,159,788	-
غير متجهة:	1,200,077,407	-	123,476,105	805,342,733	30,822,067	240,436,502
دون المستوى	172,440,444	-	4,660,288	167,780,156	-	-
مشكوك فيها	27,140,912	-	1,454,567	20,336,923	5,349,422	-
رديئة	1,000,496,051	-	117,361,250	617,225,654	25,472,645	240,436,502
المجموع	34,457,900,696	-	1,753,762,328	30,522,374,991	1,845,087,523	336,675,854
منها:	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية	3,156,456	-	-	3,156,456	-	-
كفالات مصرفية مقبولة	15,941,519,108	-	-	15,941,519,108	-	-
عقارية	16,058,066,841	-	1,753,762,328	12,367,878,838	1,845,087,523	91,338,152
أسهم متداولة	-	-	-	-	-	-
سيارات واليات	2,455,158,291	-	-	2,209,820,589	-	245,337,702

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 15,045,551 ل.س وهي معاد جدولتها بموجب قلب دين (مقابل : 110,279,246 ل.س منها 102,526,570 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 236,772,853 ل.س (مقابل 98,248,519 ليرة سورية ، كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

اختبار الجهد الأول

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على صافي مديونيات العملاء غير المغطاة بضمانات مقبولة أو مغطاة بتغطية جزئية و تم التحفظ على نسبة 5% من قيمة الضمانات العقارية القائمة.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشكلة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 610,823 ل.س.

اختبار الجهد الثاني

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على صافي مديونيات العملاء غير المغطاة بضمانات مقبولة أو مغطاة بتغطية جزئية بحيث تم التحفظ على نسبة 5% من قيمة ضمانات السيارات والآليات القائمة.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشكلة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشكلة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 0 ل.س.

اختبار الجهد الثالث

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على صافي مديونيات العملاء غير المغطاة بضمانات مقبولة أو مغطاة بتغطية جزئية وفقاً للسيناريوهات التالية:

- التأخر عن سداد المديونية لمدة 180 يوم.
- التحفظ على نسبة 5% من قيمة الضمانات العقارية.
- التحفظ على نسبة 5% من قيمة ضمانات السيارات والآليات.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية (تتمة):

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 1,044,730,029 ل.س.

o اختبار الجهد الرابع:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف حوالي 60% من صافي الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 40,196,997 ل.س.

o اختبار الجهد الخامس:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص إلى ديون دون المستوى.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 25,688,166 ل.س.

o اختبار الجهد السادس:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف الديون المصنفة بتصنيف الديون دون المستوى والديون المشكوك في تحصيلها إلى ديون رديئة.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 0 ل.س.

o اختبار الجهد السابع:

فرضية الاختبار : هبوط تصنيف العملاء الذين تم تصنيف مديونياتهم ضمن الديون المنتجة بعد إجراء عملية الجدولة لتصبح ضمن التصنيفات السابقة التي تم تصنيفهم بها ضمن الديون غير المنتجة قبل عملية الجدولة.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 0 ل.س.

o اختبار الجهد الثامن:

فرضية الاختبار : تم إجراء اختبار جهد للمحفظة الائتمانية على عينة تتضمن مديونية أكبر 15 عميل التي تشكل قيمة صافي مديونياتها ما نسبته حوالي 75% من قيمة صافي مديونيات المحفظة الائتمانية وفقاً لعدة سيناريوهات تتناول المخاطر المحتملة الخاصة بكل عميل على حدى.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 626,098,081 ل.س.

o اختبار الجهد التاسع:

فرضية الاختبار : تحول جميع التسهيلات غير المباشرة إلى تسهيلات مباشرة بحيث تكون الضمانات المقابلة لها هي صافي الضمانات القائمة لكل عميل على حدى بعد تخفيضها بقيمة التسهيلات المباشرة له إن وجدت، مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة التأمينات النقدية المحتفظ بها مقابل التسهيلات غير المباشرة.

نتيجة الاختبار:

بلغت قيمة الزيادة عن المخصصات المشككة بموجب القرار 902 بعد الأخذ بعين الاعتبار المخصصات المشككة بموجب قرارات صادرة عن لجنة المخصصات 20,636 ل.س.

أوصت إدارة المخاطر باعتماد السيناريو الثالث (الأشد) لتحديد قيمة المخصصات المناسبة لمواجهة المخاطر المحتملة وقررت إدارة البنك اعتماد تلك التوصية.

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018
41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

الإجمالي	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا*	آسيا*	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل القطر	المنطقة الجغرافية	البند
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
48,369,248,201	-	-	-	-	-	48,369,248,201	48,369,248,201		أرصدة لدى مصارف مركزية
43,705,791,587	-	-	-	-	169,043,960	34,491,720,257	9,045,027,370		إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
330,000,000	-	-	-	-	-	-	330,000,000		حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
-	-	-	-	-	-	-	-		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي
-	-	-	-	-	-	-	-		للأفراد:
591,227,253	-	-	-	-	-	-	591,227,253		للأفراد
1,665,344,597	-	-	-	-	-	-	1,665,344,597		التمويلات العقارية
-	-	-	-	-	-	-	-		للشركات:
43,893,140,863	-	-	-	-	-	-	43,893,140,863		الشركات الكبرى
1,831,352,242	-	-	-	-	-	-	1,831,352,242		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
-	-	-	-	-	-	-	-		للحكومة والقطاع العام
2,427,303,936	-	-	-	-	-	252,184,844	2,175,119,092		موجودات أخرى
142,813,408,679	-	-	-	-	169,043,960	34,743,905,101	107,900,459,618		الإجمالي / 2018/12/31
127,790,586,128	-	-	-	-	217,263,898	47,669,155,802	79,904,166,428		الإجمالي / 2017/12/31**

* باستثناء دول الشرق الأوسط

** بتوجيهات من مصرف سورية المركزي تم تعديل بعض البنود في هذا الإيضاح ، وتم تعديل بيانات الفترة المقارنة (2017) للتوافق معه.

**إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2018**

41 إدارة المخاطر (تتمة):
1. مخاطر الائتمان (تتمة):

التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي		القطاع الاقتصادي						
إجمالي	أخرى	حكومة	قطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة
مالي								
48,369,248,201	-	-	-	-	-	-	-	-
43,705,791,587	-	-	-	-	-	-	-	-
330,000,000	-	-	-	-	-	-	-	-
47,981,064,955	1,283,058,633	-	-	2,259,171,978	117,577,056	225,185,989	40,109,948,231	3,986,123,068
2,427,303,936	-	-	-	-	-	-	-	-
142,813,408,679	1,283,058,633	-	-	2,259,171,978	117,577,056	225,185,989	40,109,948,231	3,986,123,068
127,790,586,128	1,083,439,497	-	-	1,798,990,987	22,745,354	305,084,189	28,085,046,996	4,089,661,197
92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908	92,405,617,908

* بتوجيهات من مصرف سورية المركزي تم تعديل بنود في هذا الإيضاح ، وتم تعديل بيانات الفترة المقارنة (2017) للتوافق معه.

2. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعلة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بهان كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق (هوامش أو معدلات) للمرابحة وأسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل وحجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة وبعد أن يتم تحديد تكلفة النقد والنسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الأجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقع منحها ونسبة الأرباح الممكن استيفائها على هذه التمويلات وحصة البنك كمضارب والودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها وما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.

- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز كل من مركز القطع التشغيلي الصافي ومركز القطع الإجمالي النسب المحددة بالقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف، (يذكر أن بنك الشام قد حصل على استثناء من مجلس النقد والتسليف - مصرف سورية المركزي بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 80% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) وبموجب التغيرات اليومية يتم استقراء تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة والمنصوص عنها بموجب قرار النقد والتسليف رقم 362 / م / ن / ب 1 لعام 2008 وتعديلاته اللاحق والقرار رقم 1409 / م / ن / ب 4 لعام 2016، ويؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر صرف العملة المحلية للنظر في الأثر

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2 مخاطر السوق (تتمة):

الإفصاحات الوصفية (تتمة):

المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة وقيم التوظيفات التي تشكل حدود التركيزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية وفق السيناريوهات التالية:

○ استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة.

○ استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.

○ استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.

○ استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية والودائع الأجلة.

بناءً على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم توجيه لتعزيز النسب المتدنية في نتائجها والتي تقترب من الحد الأدنى المسموح به وهو النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

يذكر أن إدارة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تهتم بدراسة نسب السيولة وربحية التموليات وأثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة ومراقبة تكلفة النقد، كما تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق وطرق معالجة الفجوات السالبة.

يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة وتداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية والاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالليرة السورية وبالعملات الأجنبية تقوم بها إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود ومراقبتها والتوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية وتصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك وتراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف والإبداع والاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركيزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقل المعتمدة بناءً على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعتمد دائرة المخاطر على مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا ويتم الوقوف على تجديد سقف هذه البنوك فور استحقاقها ومراقبة عملية تجديدها.

أ- مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لها من الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة.

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يساهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجعة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود:

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطي المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د- مخاطر العملات الأجنبية:

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز 1-4% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية (حصل البنك على استثناء من مصرف سورية المركزي-مجلس النقد والتسليف بأن يكون الحد الأقصى لمركز القطع الإجمالي هو 80% بدلاً من 60% وفق شروط محددة) هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.

لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع:

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المراجعة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.
يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل -الاستقرار السياسي).

ز- مخاطر العملات:

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس.
وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

2018			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		قبل الضريبة	
دولار أمريكي (دائن)	9,798,133,424	979,813,342	1,150,662,613
يورو (دائن)	10,362,739	1,036,274	777,205
جنيه استرليني (مدين)	(6,355,297)	(635,530)	(476,647)
ين ياباني (دائن)	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	7,124,941,348	712,494,135	534,370,601
2017			
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
		قبل الضريبة	
دولار أمريكي (دائن)	27,359,376,884	2,735,937,688	2,467,755,872
يورو (دائن)	16,772,237	1,677,224	1,257,918
جنيه استرليني (مدين)	(4,393,589)	(439,359)	(329,519)
ين ياباني (دائن)	-	-	-
عملات أخرى (مدين)	(10,596,560,850)	(1,059,656,085)	(794,742,064)

41 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز- مخاطر العملات (تتمة):

اختبارات الجهد:

بهدف التعرف على حجم المخاطر السوقية المحتملة فقد تم إجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

اختبارات جهد على المجموعة المصرفية لبنك الشام:

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيف 25,5 مليار ل.س، و بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيف 10,4 مليار ل.س بقيمة إجمالية لداخل و خارج الميزانية بعد التثقيف 35,9 مليار ل.س، في حين أن قيمة التجاوز الفعلي القائم للبيانات داخل الميزانية بلغت 2,6 مليار ل.س.

• الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف BBB:

بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيف 47,5 مليار ل.س و قد تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بقيمة 25,1 مليار ل.س.

• الحسابات خارج الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي إلى درجة تصنيف BBB:

بلغت قيمة الأرصدة القائمة خارج الميزانية بعد التثقيف 20,3 مليار ل.س.

اختبارات جهد على البنوك المراسلة الخارجية:

• الحسابات داخل الميزانية:

اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة. أظهرت نتيجة الاختبار عدم وجود تجاوز في حسابات البنوك عن الحد الأقصى المسموح به.

العملة
البلد

2018 (بالعملة الأصلية مقومة باليرة السورية)

الموجودات

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	8,163,791,190	مقوم باليرة السورية	دولار أمريكي	1,575,889,713	مقوم باليرة السورية	جنيه استرليني	بن ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	27,295,845,849	مقوم باليرة السورية	يورو	7,274,329,465	مقوم باليرة السورية	مقوم باليرة السورية	مقوم باليرة السورية	مقوم باليرة السورية	مقوم باليرة السورية	9,743,939,450
نعم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,249,798,194	مقوم باليرة السورية		2,683,212,140	مقوم باليرة السورية	-	-	-	18,742,374,661	39,278,371,415
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	9	مقوم باليرة السورية		169,760	مقوم باليرة السورية	-	-	-	712	22,675,384,995
استثمارات عقارية	-	مقوم باليرة السورية		-	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	170,481
ممتلكات ومعدات	-	مقوم باليرة السورية		-	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	481,303,744	مقوم باليرة السورية		19,921,419	مقوم باليرة السورية	-	-	-	23,446,966	524,672,129
موجودات أخرى	1,881,757,017	مقوم باليرة السورية		-	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	1,881,757,017
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	39,072,496,003	مقوم باليرة السورية		11,553,522,497	مقوم باليرة السورية	3,600,942	-	-	23,474,676,044	74,104,295,487
مجموع الموجودات		مقوم باليرة السورية			مقوم باليرة السورية					
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق		مقوم باليرة السورية			مقوم باليرة السورية					
وحقوق المساهمين	7,037,846,456	مقوم باليرة السورية		1,997,666,061	مقوم باليرة السورية	8,296,350	-	22,622,961	15,538,918,156	24,605,349,984
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	14,942,029,559	مقوم باليرة السورية		4,633,719,126	مقوم باليرة السورية	1,659,889	-	-	122,985,152	19,700,393,726
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	457,956,537	مقوم باليرة السورية		4,141,490,981	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	4,599,447,518
تأمينات نقدية	999,631,272	مقوم باليرة السورية		41,638,982	مقوم باليرة السورية	-	-	-	347,991,580	1,389,261,834
ذمم دائنة	159,098,811	مقوم باليرة السورية		159,437	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	159,258,248
مخصصات متنوعة	-	مقوم باليرة السورية		-	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	1,490,539,235	مقوم باليرة السورية		108,433,341	مقوم باليرة السورية	-	-	-	317,216,848	1,916,189,424
مطلوبات أخرى	25,087,101,870	مقوم باليرة السورية		10,923,107,927	مقوم باليرة السورية	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	52,369,900,733
مجموع المطلوبات	3,660,061,232	مقوم باليرة السورية		530,390,175	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	4,190,451,407
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	527,199,476	مقوم باليرة السورية		89,661,656	مقوم باليرة السورية	-	-	-	-	616,861,132
حقوق المساهمين	29,274,362,579	مقوم باليرة السورية		11,543,159,758	مقوم باليرة السورية	9,956,239	-	22,622,961	16,327,111,735	57,177,213,272
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	9,798,133,424	مقوم باليرة السورية		10,362,739	مقوم باليرة السورية	(6,355,297)	-	(22,622,961)	7,147,564,309	16,927,082,215
صافي التركيز داخل الميزانية		مقوم باليرة السورية			مقوم باليرة السورية					

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):
التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة):

العملة البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	بن ياباني	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
2017 (بالعملة الأصلية مقومة بالثيرة السورية)	مقوم بالثيرة السورية	مقوم بالثيرة السورية	مقوم بالثيرة السورية	مقوم بالثيرة السورية	مقوم بالثيرة السورية	مقوم بالثيرة السورية	
الموجودات							
مجموع الموجودات	57,859,154,185	14,940,272,571	6,158,576	-	-	3,318,886,922	76,124,472,253
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	30,499,777,302	14,923,500,335	10,552,164	-	22,689,436	13,892,758,336	59,349,277,573
وحقوق المساهمين	27,359,376,883	16,772,236	(4,393,588)	-	(22,689,436)	(10,573,871,415)	16,775,194,680
صافي التركيز داخل الميزانية	-	-	-	-	-	-	-
التزامات محتلة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

الاجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	2018
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
13,363,260,000	-	-	-	330,000,000	6,580,000,000	35,000,000	6,418,260,000	الموجودات
49,155,747,460	4,398,728,260	2,563,476,649	2,974,077,006	16,785,970,370	19,356,280,529	1,333,642,203	1,743,572,443	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
62,519,007,460	4,398,728,260	2,563,476,649	2,974,077,006	17,115,970,370	25,936,280,529	1,368,642,203	8,161,832,443	نعم وأرصدة الأنشطة التمويلية
5,258,280	-	-	-	-	-	4,733,280	525,000	مجموع الموجودات
3,755,000,000	155,000,000	-	-	-	1,744,000,000	1,856,000,000	-	تأمينات نقدية
3,760,258,280	155,000,000	-	-	-	1,744,000,000	1,860,733,280	525,000	أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة
38,446,396,672	1,384,034,385	5,044,196,033	4,137,241,347	6,743,132,431	9,569,632,183	8,834,646,809	2,733,513,483	مجموع المطلوبات
42,206,654,952	1,539,034,385	5,044,196,033	4,137,241,347	6,743,132,431	11,313,632,183	10,695,380,089	2,734,038,483	حقوق أصحاب الاستثمار المطلق
20,312,352,508	2,859,693,875	(2,480,719,384)	(1,163,164,341)	10,372,837,938	14,622,648,346	(9,326,737,886)	5,427,793,960	مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق
	20,312,352,508	17,452,658,633	19,933,378,017	21,096,542,358	10,723,704,420	(3,898,943,925)	5,427,793,960	الفجوة في كل فترة
								الفجوة التراكمية

41 إدارة المخاطر (تتمة):
2. مخاطر السوق (تتمة):
فجوة العائد (تتمة):

الاجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	2017	
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
52,215,088,219	3,882,189,112	1,222,495,141	5,006,479,923	18,610,719,151	10,134,947,148	2,736,760,116	10,621,497,628	مجموع الموجودات	
25,270,619,769	808,633,156	2,851,408,657	3,023,075,176	3,305,594,846	7,921,282,270	3,032,953,502	4,327,672,162	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق	
26,944,468,450	3,073,555,956	(1,628,913,516)	1,983,404,747	15,305,124,305	2,213,664,878	(296,193,386)	6,293,825,466	الفجوة في كل فترة	
	26,944,468,450	23,870,912,494	25,499,826,010	23,516,421,263	8,211,296,958	5,997,632,080	6,293,825,466	الفجوة التراكمية	

العملة	الفجوة	الاثـر على الارباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2018		%2	75%
ليرة سورية	(10,824,723,660)	(216,494,473)	(162,370,855)
دولار	960,235,355	19,204,707	14,403,530
يورو	7,138,912,277	142,778,246	107,083,684
عملات أخرى	20,178,234,661	403,564,693	302,673,520

العملة	الفجوة	الاثـر على الارباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2017		%2	%75
ليرة سورية	(4,982,006,321)	(99,640,126)	(74,730,095)
دولار	18,558,817,966	371,176,359	278,382,269
يورو	10,294,100,849	205,882,017	154,411,513
عملات أخرى	-	-	-

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 63.13% كما في 31 كانون الأول 2018 بينما بلغت 66.39% كما في 31 كانون الأول 2017.

يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2018 كانت قد بلغت 66.89% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 57.75%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%.

هذا ويتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات للتقييم درجة تحمل المصرف للمخاطر المفترضة و الحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الأجلة بافتراض عمليات كسر و سحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن و على بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

3. مخاطر السيولة (تتمة)
أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام
51,582,819							الموجودات
43,705,792	19,164,380	-	-	-	6,580,000	35,000	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
330,000	-	-	-	330,000	-	-	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
47,981,065	-	4,398,728	2,563,477	16,785,970	19,356,281	1,333,642	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
134,934	-	134,934	-	-	-	-	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
2,380,850	2,380,850	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
6,627,130	6,627,130	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
6,934	6,934	-	-	-	-	-	المتكاثرات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
1,339	-	-	-	1,339	-	-	موجودات غير ملموسة
1,794,721	-	143,872	293,944	934,576	243,073	78,719	موجودات ضريبية الدخل المؤجلة
2,163,456	2,163,456	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
156,709,038	30,342,749	4,677,535	2,857,420	18,051,885	26,179,353	1,447,361	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
28,222,042	-	155,000	-	-	1,744,000	1,856,000	مجموع الموجودات
53,967,068	-	5,396,707	5,396,707	8,095,060	8,095,060	8,095,060	الحسابات الجارية وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية
5,245,066	-	-	267,095	3,411,686	1,008,000	48,862	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
1,389,261	-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية
290,320	286,693	-	-	-	-	-	ذمم دائنة
313,010	-	-	-	313,010	-	-	مخصصات متنوعة
3,380,490	-	-	-	0	11,700	1,097,238	مخصص ضريبة الدخل
92,807,258	286,693	5,551,707	5,663,802	11,819,757	10,858,761	11,097,161	مطلوبات أخرى
39,045,228	-	1,603,310	5,078,839	6,793,338	9,632,703	9,020,291	مجموع المطلوبات
131,852,485	286,693	7,155,017	10,742,641	18,613,095	20,491,464	20,117,452	حقوق أصحاب الحسابات الاستثمار المطلق
24,856,552	30,056,056	(2,477,482)	(7,885,221)	(561,210)	5,687,889	(18,670,091)	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الحسابات الاستثمار المطلق
							لجوة السيولة 2018
							28,095,373

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مضمومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	خمس سنوات من سنة إلى	أكثر من 9 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام
36,216,904	-	-	-	-	-	-	36,216,904
55,928,463	-	-	-	-	6,392,520	405,871	49,130,072
-	-	-	-	-	-	-	-
35,384,968	355,036	3,527,153	5,006,480	18,610,719	3,742,427	2,701,760	218,898
1,098,644	-	1,098,644	-	-	-	-	-
2,380,850	2,380,850	-	-	-	-	-	-
1,693,854	1,693,854	-	-	-	-	-	-
4,017	4,017	-	-	-	-	-	-
1,361	-	-	-	1,361	-	-	-
744,710	-	233,018	20,681	36,989	190,010	229,275	34,737
2,163,455	2,163,455	-	-	-	-	-	-
135,617,226	6,597,212	4,858,815	5,027,161	18,649,069	10,324,957	3,336,906	85,600,611
46,451,577	-	155,000	-	-	-	325,000	45,971,577
32,409,552	-	3,240,955	4,861,433	4,861,433	4,861,433	4,861,433	6,481,910
4,749,332	-	-	173,182	490,240	1,262,004	852,833	1,443,117
137,394	-	-	-	-	-	-	137,394
240,071	236,700	-	-	-	-	-	3,371
141,535	-	-	-	141,535	-	-	-
2,875,096	-	68	-	-	8,144	1,104,988	1,761,896
87,004,557	236,700	3,396,023	5,034,615	5,493,208	6,131,581	7,144,254	55,799,265
25,108,783	0	856,297	3,057,153	3,344,037	7,931,771	2,756,828	4,297,879
112,113,340	236,700	4,252,320	8,091,768	8,837,245	14,063,352	9,901,082	60,097,144
23,503,886	6,360,512	606,495	(3,064,607)	9,811,824	(3,738,395)	(6,564,176)	25,503,467

الموجودات
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
سهم وأرصدة الأنشطة التمويلية
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
استثمارات عقارية
المستأكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
موجودات غير ملموسة
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
موجودات أخرى
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
مجموع الموجودات
الحسابات الجارية وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
تأمينات نقدية
سهم دائنة
مخصصات متنوعة
مخصص ضريبة الدخل
مطلوبات أخرى
مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
فجوة السيولة 2017

ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2018	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	4,053,909,940	-	-	4,053,909,940
سقوف غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة	12,455,170,001	-	-	12,455,170,001
الكفالات	2,375,868,232	-	-	2,375,868,232
المجموع	18,884,948,173	-	-	18,884,948,173

31-كانون الأول-2017	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	5,278,411,627	-	-	5,278,411,627
سقوف غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة	9,042,656,202	-	-	9,042,656,202
الكفالات	3,645,533,390	-	-	3,645,533,390
المجموع	17,966,601,219	-	-	17,966,601,219

41 إدارة المخاطر (تتمة):

4. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون أو المخاطر المصاحبة لمنتجات المصرف المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة ويتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصفّل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات المصرف وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.

لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:

- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطقة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويح إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياجات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

يهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصائح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتؤكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والالكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الالكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلط الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدات والأرشفة الالكترونية والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.

قام المصرف أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وأجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالمعروف النقدي المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيان		الأفراد		المؤسسات		الخزينة		التجارة الخارجية		أخرى		2018		2017	
		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية		ليرة سورية	
إجمالي الإيرادات		290,453,010		4,316,920,953		502,163,588		594,871,645		683,888,047		6,388,297,242		3,414,901,044	
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة		-		185,000,000		-		-		-		185,000,000		(677,198,549)	
تدني قيمة استثمارات الوكالات		-		-		-		-		-		-		-	
نتائج أعمال القطاع		290,453,010		4,501,920,953		502,163,588		594,871,645		683,888,047		6,573,297,242		2,737,702,495	
مصاريف غير موزعة على القطاعات		-		-		-		-		(5,406,160,775)		(5,406,160,775)		(5,154,049,171)	
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة		-		-		-		-		-		-		-	
الربح قبل الضرائب		290,453,010		4,501,920,953		502,163,588		594,871,645		(4,722,272,729)		1,167,136,466		(2,416,346,676)	
ضريبة الدخل		-		-		-		-		(308,694,767)		(308,694,767)		(137,382,891)	
صافي ربح (خسائر) السنة		290,453,010		4,501,920,953		502,163,588		594,871,645		(5,030,967,496)		858,441,699		(2,553,729,567)	
موجودات القطاع		2,256,571,850		45,724,493,105		97,881,598,686		164,315,447		-		146,026,979,088		127,720,878,754	
موجودات غير موزعة على القطاعات		-		-		-		-		10,682,058,583		10,682,058,583		7,896,347,743	
مجموع الموجودات		2,256,571,850		45,724,493,105		97,881,598,686		164,315,447		10,682,058,583		156,709,037,671		135,617,226,497	
مطلوبات القطاع		-		-		28,239,928,332		5,971,824,417		-		34,211,752,749		51,236,223,433	
مطلوبات غير موزعة على القطاعات		-		-		-		-		58,595,504,946		58,595,504,946		35,768,334,295	
مجموع المطلوبات		-		-		28,239,928,332		5,971,824,417		58,595,504,946		92,807,257,695		87,004,557,728	

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطه بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطه في الشرق الأوسط، آسيا وإفريقيا وأوروبا.

2018

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق	4,618,624,735	348,408,220	4,967,032,955
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,810,362,703)	-	(1,810,362,703)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	960,769,756	-	960,769,756
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	142,504,595	-	142,504,595
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	-	-	-
إيرادات أخرى	317,989,935	-	317,989,935
إجمالي الأرباح التشغيلية	4,229,526,319	348,408,220	4,577,934,539
مصاريف تشغيلية	(3,179,954,134)	-	(3,179,954,134)
مخصصات تشغيلية أخرى	(230,843,939)	-	(230,843,939)
صافي الأرباح قبل الضريبة	818,728,247	348,408,220	1,167,136,466
مصروف ضريبة الدخل	(308,694,767)	-	(308,694,767)
صافي أرباح السنة	-	-	858,441,699
الموجودات	121,796,088,610	34,912,949,061	156,709,037,671

2017

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق	4,091,557,387	840,721,177	4,932,278,564
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(847,993,192)	-	(847,993,192)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	1,459,951,609	-	1,459,951,609
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	115,247,629	-	115,247,629
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	(3,106,312,496)	-	(3,106,312,496)
إيرادات أخرى	7,117,509	-	7,117,509
إجمالي الأرباح التشغيلية	1,719,568,446	840,721,177	2,560,289,623
مصاريف تشغيلية	(4,824,357,118)	-	(4,824,357,118)
مخصصات تشغيلية أخرى	(152,279,181)	-	(152,279,181)
صافي الأرباح قبل الضريبة	(3,257,067,853)	840,721,177	(2,416,346,676)
مصروف ضريبة الدخل	(137,382,891)	-	(137,382,891)
صافي أرباح السنة	-	-	(2,553,729,567)
الموجودات	87,730,192,043	47,887,034,454	135,617,226,497

43 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:
لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المتقلة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المنورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المنورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم المصرف المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل المصرف والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
21,287,464,592	22,637,169,542	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,250,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح منورة غير محققة *
437,394,760	807,850,250	أرباح / خسائر متركمة محققة
313,909,216	430,618,546	احتياطي قانوني
313,909,216	430,618,546	احتياطي خاص
518,507,215	1,017,254,859	احتياطي معادل الأرباح
(4,016,696)	(6,933,540)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات ايلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
21,320,515,943	22,670,220,893	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
78,019,060,318	74,056,691,193	الموجودات المتقلة
1,442,955,143	634,465,549	حسابات خارج الميزانية المتقلة
3,762,975,256	4,606,804,947	المخاطر التشغيلية
10,814,178,673	7,159,680,270	مركز القطع التشغيلي
94,039,169,390	86,457,641,959	
22.67%	26.22%	نسبة كفاية رأس المال (%)
22.64%	26.18%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.84%	99.85%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2018 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
51,582,819	-	51,582,819	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
43,705,792	19,164,380	24,541,411	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
330,000	-	330,000	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
47,981,065	4,398,728	43,582,337	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
134,934	134,934	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	استثمارات في العقارات
6,627,130	6,627,130	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
6,934	6,934	-	موجودات غير ملموسة
1,339	-	1,339	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
1,794,721	143,872	1,650,849	موجودات أخرى
2,163,456	2,163,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
156,709,038	35,020,284	121,688,754	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
28,222,042	155,000	28,067,042	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
53,967,068	5,396,707	48,570,362	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
5,245,066	-	5,245,066	تأمينات نقدية
1,389,261	-	1,389,261	ذمم دائنة
290,320	286,693	3,626	مخصصات متنوعة
313,010	-	313,010	مخصص ضريبة الدخل
<u>3,380,490</u>	=	<u>3,380,490</u>	مطلوبات أخرى
92,807,258	5,838,400	86,968,858	مجموع المطلوبات
<u>39,045,228</u>	<u>1,603,310</u>	<u>37,441,918</u>	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
131,852,485	7,441,710	124,410,775	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
24,856,552	27,578,574	(2,722,021)	الصافي

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2017 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
36,216,904	-	36,216,904	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
55,928,464	-	55,928,464	حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية
-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
35,384,968	3,882,189	31,502,779	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,098,644	1,098,644	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	استثمارات في العقارات
1,693,854	1,693,854	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
4,017	4,017	-	موجودات غير ملموسة
1,361	-	1,361	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
744,708	233,017	511,691	موجودات أخرى
2,163,456	2,163,456	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
135,617,226	11,456,027	124,161,199	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
46,451,577	155,000	46,296,577	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
32,409,552	3,240,955	29,168,597	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,749,332	-	4,749,332	تأمينات نقدية
137,395	-	137,395	ذمم دائنة
240,071	236,700	3,371	مخصصات متنوعة
141,535	-	141,535	مخصص ضريبة الدخل
2,875,095	68	2,875,027	مطلوبات أخرى
87,004,557	3,632,723	83,371,834	مجموع المطلوبات
25,108,781	856,297	24,252,484	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
112,113,338	4,489,020	107,624,318	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
23,503,888	6,967,007	16,536,881	الصافي

45 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,278,411,627	4,053,909,940	اعتمادات مستندية
-	-	قبولات
3,645,533,390	2,375,868,232	كفالات:
22,000,000	94,979,917	لقاء دفع
3,315,290,022	1,886,703,215	لقاء حسن تنفيذ
308,243,368	394,185,100	لقاء اشراك في منافصات
9,042,656,202	12,455,170,001	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستقلة
17,966,601,219	18,884,948,173	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2017	2018	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
12,434,486	24,572,781	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
115,938,699	22,666,199	تستحق خلال سنة
128,373,185	47,238,980	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

46 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

مشار لها تفصيلياً ضمن الإيضاح رقم (5).

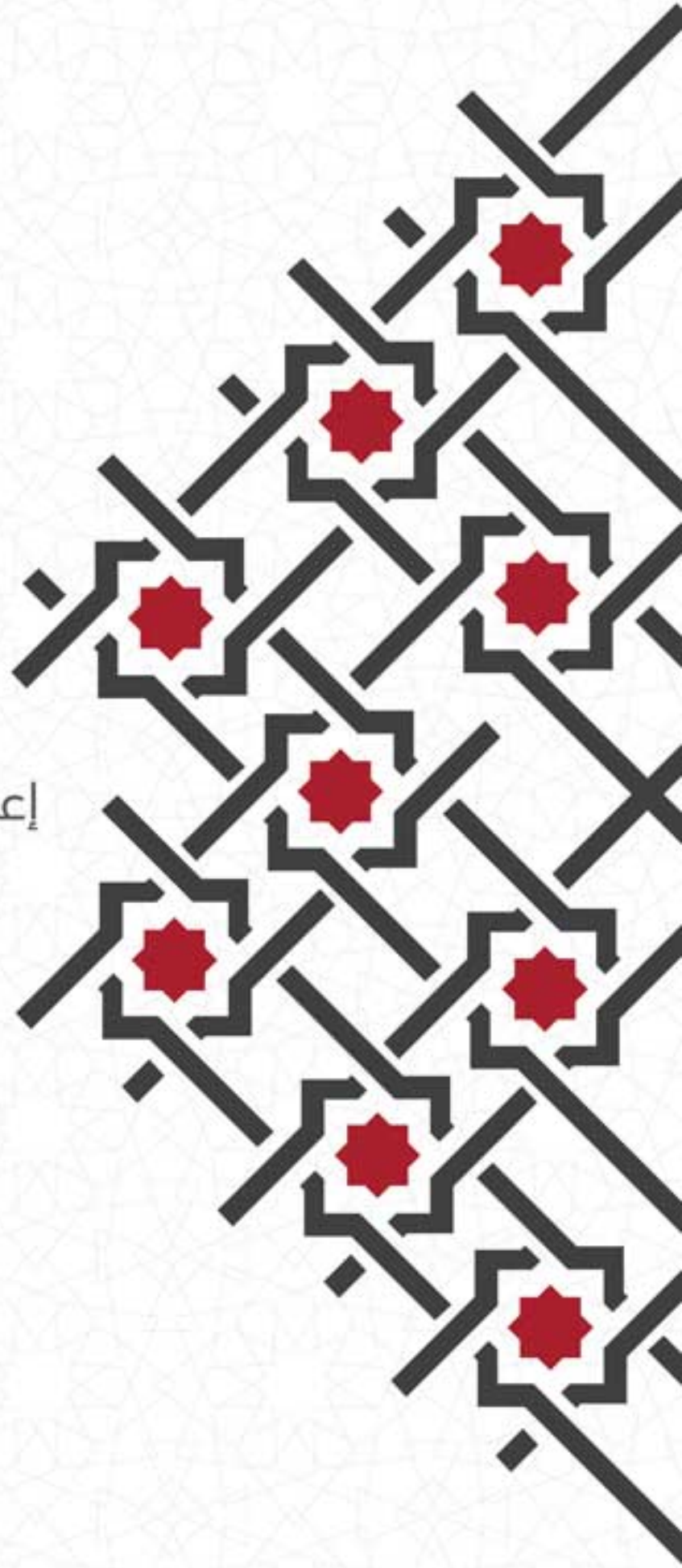
الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص أمام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 و تم سماع الشهود بجلسة 2017/5/30 وصدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين وفي جلسة 2018/2/19 تم طلب مهلة من قبلنا لاستكمال الوثائق المطلوبة من قبل المحكمة فتأجلت لموعد 2018/3/12 وفي موعد الجلسة تم ابراز الوثائق المطلوبة و تم تحديد يوم 2018/4/16 موعداً للجلسة القادمة و المؤجلة لجواب الخصم (التأمين)، و ما زالت الدعوى تخضع لتبادل الدفع و بانتظار صدور حكم فيها علما أن الجلسة القادمة محددة بتاريخ 2019/3/13م.

47 الأحداث الهامة:

قامت إدارة الخزانة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017 ، والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك ، وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية . و إن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم . و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تتسببها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك ، و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الاجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها الى سورية ، ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت. و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية. مؤخراً تم تقديم طلب إعادة النظر لوزارة الخزانة الأمريكية - مكتب مراقبة الأصول الامريكي (OFAC) و بانتظار النتائج.

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات
إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة
وفق بازل II



الإفصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة وفق بازل 2

مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة:

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 / من / ب 4 لعام 2009 وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسسي يحدد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لأداء الإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير سلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف.

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورناساتها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

تقوم لجنة الحوكمة بالمراقبة المستمرة لمدى تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في بنك الشام و تصدر القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز عملية الامتثال لبنود الدليل و تصوب عملية القصور إن وجدت .. نذكر منها أن رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت غير مستقل لكن اللجنة تقوم بمهامها و واجباتها على أكمل وجه و دون تقصير، كما أن لجنة إدارة المخاطر بحاجة إلى تعيين رئيس مستقل لها، هذا و يقوم البنك بإجراء إعادة هيكلة إدارة الالتزام ستترافق معها عملية مراجعة لدليل عملها الذي يطلب مراجعته سنوياً، كما تم الانتهاء من عملية مراجعة سياسة إدارة الرقابة الشرعية و هي الآن قيد الاعتماد النهائي.

يقوم بنك الشام بالإفصاح عن القصور إن وجد في تطبيق دليل الحوكمة المعتمد إلى كل من مصرف سورية المركزي و هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية.

أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية:

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية.

حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يتمتع بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية.

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

في حين تترك لجنة التدقيق المجال مفتوح تماماً لأعمال التدقيق الداخلي وعلى مدار العام للتأكد من سلامة إعداد التقارير المالية حسب خطة العمل السنوية لتلك الإدارة لمعالجة أي ثغرات أو استدراك أي أخطاء.

علاوة على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام عرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها وكذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة إلى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

هيئة الرقابة الشرعية:

أسماء الأعضاء:

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة، والأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، وفضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً.

آلية اختيار الأعضاء:

قام مجلس الإدارة بعد الاطلاع على المؤهلات للسادة الأعضاء وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وعرضت التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 2017/5/15، وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بتعيينهم وقيدته بالقرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة بموجب القرار رقم 64/م ن تاريخ 2017/5/21، وأعلم مصرف سورية المركزي بإتمام إجراءات التعيين أصولاً.

وقد وافق مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم 97/م ن تاريخ 2017/07/18 على تعيين الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي في عضوية هيئة الرقابة الشرعية.

وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهرية في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف.

المؤهلات العلمية:

الدكتور أحمد حسن:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات، ولديه خبرة تزيد عن عشر سنوات في مجال المصارف الإسلامية، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة.

الأستاذ عبد السلام محمده:

يحمل شهادة الدبلوم والماجستير في الفقه المقارن، ويعد لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، وهو مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، مدرس جامعي لمادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية.

الدكتور محمد توفيق رمضان:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في جامعة دمشق، لديه خبرة طويلة في مجال المصارف الإسلامية والرقابة عليها، بالإضافة إلى خبرته في الإشراف على أعمال المصارف الإسلامية من خلال عضويته في الهيئة الاستشارية في مصرف سورية المركزي، وخبرته في الرقابة على شركات التأمين الإسلامية، ويعد وجهاً من وجوه العلم والفقه في الجمهورية العربية السورية.

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن ٦ اجتماعات في السنة، ويمكن أن تتخذ بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتميرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتتخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية.

الاستقلالية والموضوعية:

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، و لا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام.
- لا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة وأحد موظفي أو مسؤولي المصرف.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفتهم الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات انتمائية مباشرة أو غير مباشرة.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

- 1- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.
- 2- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.
- 4- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.
- 5- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير.
- 7- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم النصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب، وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها، للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- 8- تتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الطلب، تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
- 9- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.
- 10- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل.

استقالات الأعضاء خلال السنة:

لم تطرأ على عضوية هيئة الرقابة الشرعية أية عملية استقالة خلال عام 2018.

المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام 2018:

البيان	2018 ليرة سورية
زيادة في الصندوق	52,000
تجنيد أرباح معاملات غير شرعية	657,833
أخرى	52,072

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من 7 أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها 3 سنوات. ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية. ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

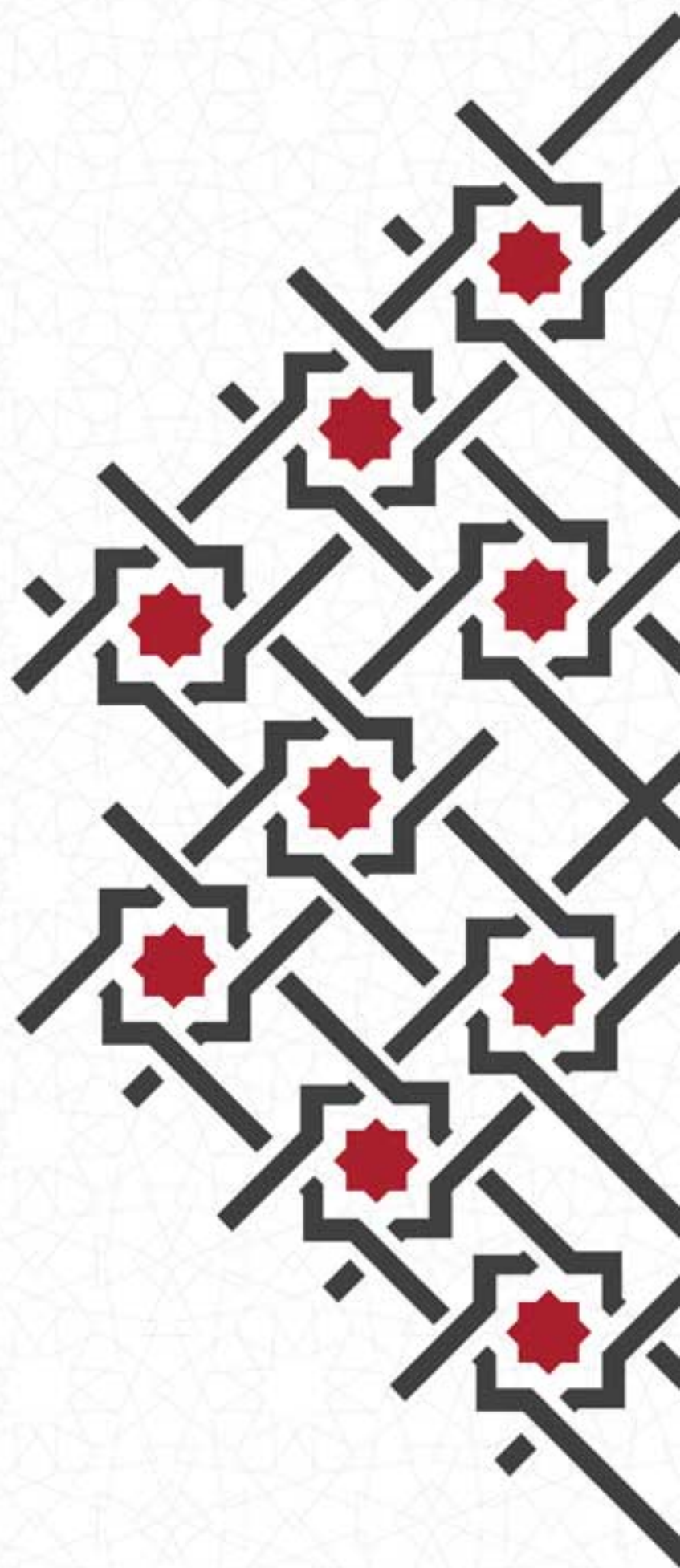
اسم اللجنة	اسم العضو	مهام اللجنة	عدد اجتماعاتها خلال 2018	تاريخها
لجنة الائتمان	طارق لثمان رئيس اللجنة غياث القطيني عضو علي خونده عضو	مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان. منح الموافقات الائتمانية بالنسبة للموافقات التي تدخل ضمن صلاحياتها والمحددة للجنة في مصفوفة الصلاحيات. منح الموافقات الخاصة بالنفقات الرأسمالية. اقرار الموازنة التقديرية السنوية للبنك ومتابعة الانحرافات وتقييم أداء البنك على أساسها. اصدار قرارات الاستثمار والتمويل وخطة الانتشار والتوسع.	5	2018/03/09 2018/05/04 2018/07/06 2018/09/14 2018/12/14
لجنة إدارة المخاطر	طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو	وضع سياسة المخاطر بما يتسجم مع قدرة البنك ومدى قبوله لتحمل المخاطر. ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر. مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك. مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بإدارة المخاطر وأيضاً المحددة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.	4	2018/01/31 2018/03/08 2018/07/05 2018/12/13
لجنة الحوكمة	علي العوضي رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو أسامة طاهر عضو	الإشراف على إعداد دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة والتأكد من تطبيقه. والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق في سبيل التأكد من الالتزام بالدليل. التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار. مراقبة استخدام احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام.	2	2018/07/06 2018/12/14
لجنة الترشيحات والمكافآت	نبيل الكزبري رئيس اللجنة طارق العثمان عضو أسامة طاهر عضو غياث القطيني عضو	وضع معايير وشروط الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي. التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس وهيئة الرقابة الشرعية ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، وإلغاء العضوية. تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه، وتقييم أداء الإدارة التنفيذية. وضع شروط ومعايير تعيين المدراء التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال والتوصية بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فعاليته.	6	2018/03/08 2018/05/03 2018/05/24 2018/07/05 2018/10/17 2018/12/13
لجنة التدقيق	أسامة طاهر رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو غياث القطيني عضو	مراجعة البيانات المالية الربعية قبل عرضها على مجلس الإدارة. تقييم فعالية وكفاءة نظم الضبط والرقابة الداخلية. تقييم فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي. مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والإطلاع على التقارير المعدة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ومراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي. الإطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي الخارجي) ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاءة التدقيق الشرعي الخارجي.	6	2018/03/08 2018/05/03 2018/06/19 2018/07/05 2018/09/13 2018/12/13
اللجنة العقارية	أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة غياث القطيني عضو مجلس الإدارة رياض الداودي المستشار القانوني لمجلس الإدارة	النظر في المواضيع المتعلقة بشراء عقارات البنك أو استئجارها، وبنائها وإكسائها وترميمها وتقديم توصياتها للمجلس للبت فيها.	7	2018/01/24 2018/03/11 2018/06/06 2018/07/18 2018/09/05 2018/09/24 2018/10/29

حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2018 حوالي 24,854 مليون ليرة سورية ، مقابل حوالي 23,501 مليون ليرة سورية عام 2017 وحسب التفاصيل التالية:

السنة	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات الطويلة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح متوزعة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
2018	5,250,000,000	1,017,254,859	430,618,546	430,618,546	33,051,351	2,175,411,384	14,708,920,881	-	807,850,250	24,853,725,817	2,826,606	24,856,552,423
2017	5,000,000,000	518,507,215	313,909,216	313,909,216	33,051,351	2,175,411,384	14,708,920,881	-	437,394,760	23,501,104,023	2,783,665	23,503,887,688

الإفصاحات وفق نظام
هيئة الأوراق والأسواق المالية



1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.

2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتاج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
اموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3- أعضاء مجلس الإدارة:

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشاركون بها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	2017/05/15	لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	2017/05/15	لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق
طارق فريد العثمان	عضو	البنك التجاري الكويتي	32%	2017/05/15	لجنة الائتمان لجنة المخاطر لجنة الترشيحات والمكافآت
علي مهران خونده	عضو	نفسه	3%	2017/05/15	لجنة الائتمان
غياث القطيني	عضو	خزانة نقاء المهندسين	2%	2017/05/15	لجنة الائتمان لجنة التدقيق لجنة الترشيحات والمكافآت اللجنة العقارية
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	2017/05/15	لجنة المخاطر لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق اللجنة العقارية

اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2018 ستة اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	عدد الأعضاء الحاضرين	الأعضاء المتغيبين
(1)	09/03/2018	6	-
(2)	04/05/2018	6	-
(3)	03/06/2018	6	-
(4)	06/07/2018	5	الدكتور علي خونده
(5)	14/09/2018	6	-
(6)	14/12/2018	5	الدكتور علي خونده

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

عدد الأسهم 2017	عدد الأسهم 2018	نسبة الملكية	المساهم
16,000,000	16,800,000	32%	البنك التجاري الكويتي
4,500,000	4,725,000	9%	البنك الاسلامي للتنمية
2,500,000	2,625,000	5%	نبيل رفيق الكزبري

5- التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2017	2018	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
18%	17%	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
16%	16%	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
31%	23%	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات و/أو الإيرادات.

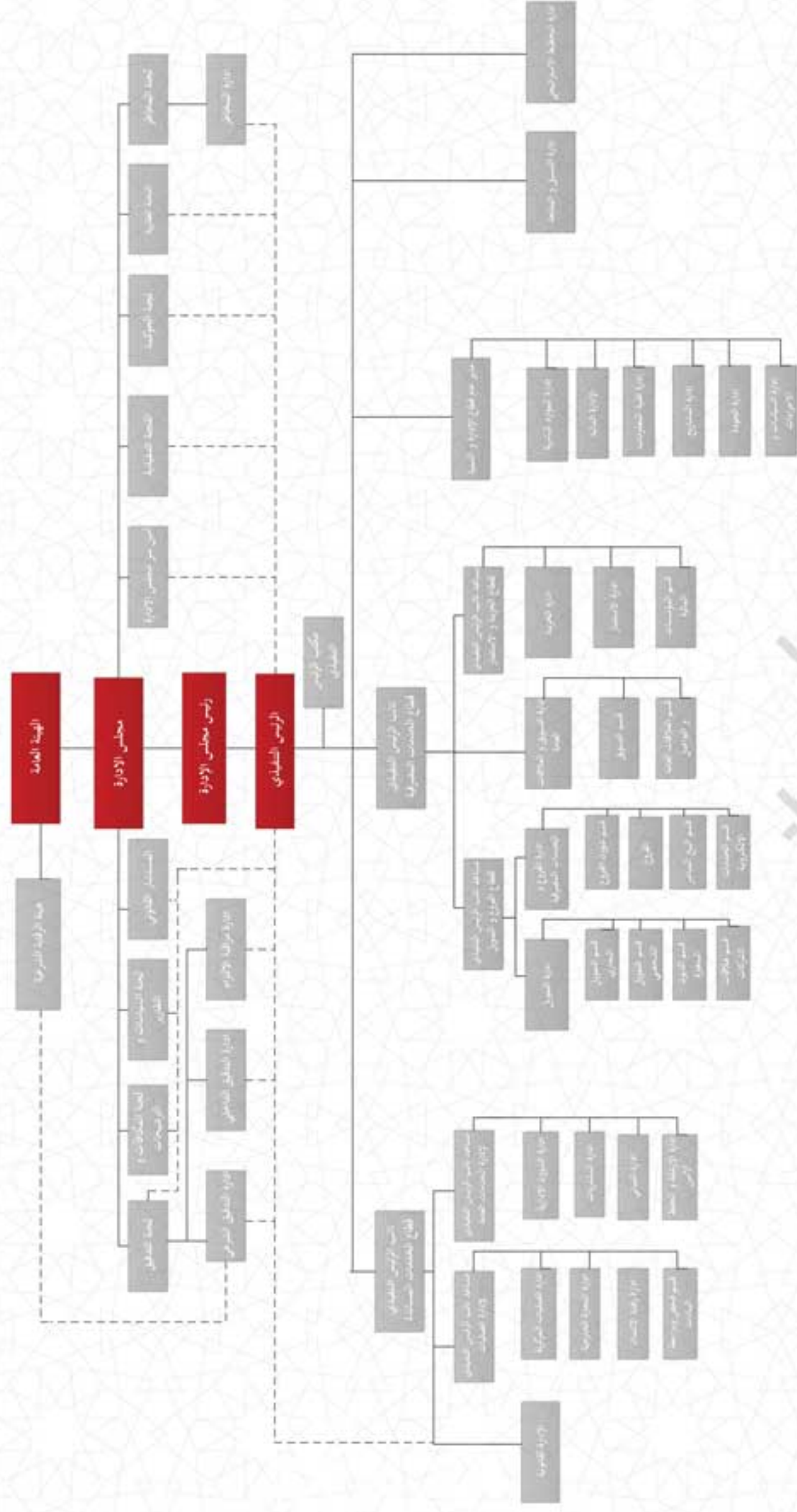
7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.

8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.

10- الهيكل التنظيمي للنادي وعدد الموظفين وفئاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم

١- الهيكل التنظيمي



ب- بلغ عدد موظفي البنك 241 موظف في نهاية عام 2018 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

ماجستير	بكالوريوس	معهد متوسط	ثانوية	ابتدائية	المجموع
29	149	34	27	2	241

د- برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2018

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
7	14/1/2018	14/1/2018	Internal	January	البرنامج الترحيبي
10	6/2/2018	4/2/2018	External	February	Effective communication skills
1	15/2/2018	4/2/2018	External	February	التدقيق المعلوماتي
1	2/2/2018	1/2/2018	External	February	ملتقى الموارد البشرية
1	21/02/2018	19/02/2018	External	February	متطلبات التعامل مع البنوك المراسلة
1	28/2/2018	26/2/2018	External	February	إدارة الموجودات و المطلوبات المرتكزة على المخاطر AML والتسعين المرتكز على مصادر الأموال FTP
1	1/3/2018	18/02/2018	External	February	التدقيق المعلوماتي
4	15/05/2018	27/02/2018	External	March	Leaders factory
1	19/03/2018	18/03/2018	External	March	دورة التوعية بأدوات الجودة السبعة

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
1	15/03/2018	11/3/2018	External	March	إدارة المخاطر
1	22/3/2018	18/3/2018	External	March	الانتماء المصرفي
1	29/3/2018	25/3/2018	External	March	تقييم المخاطر ووضع خطط التدقيق الداخلي
7	15/3/2018	11/3/2018	External	March	المعايير الشرعية و المحاسبية الخاصة بالمراقبة و قرارات مصرف سورية المركزي الناظم لها
3	15/4/2018	15/03/2018	External	March	التحليل المالي
4	13/4/2018	7/4/2018	External	March	دبلوم المهارات الدبلوماسية
3	27/03/2018	25/03/2018	External	March	تقنيات المبيعات التنافسية
2	29/03/2018	27/03/2018	External	April	المعيار ISO 27001 الخاص بأمن المعلومات وأهميته في عمل البنوك
19	1/4/2018	30/03/2018	Internal	April	IFRS9

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
1	5/4/2018	3/4/2018	External	April	المعيار ISO 27001 الخاص بأمن المعلومات وأهميته في عمل البنوك
3	11/4/2018	9/4/2018	External	April	تقييم المخاطر ووضع خطط التدقيق الداخلي
14	19/4/2018	19/4/2018	Internal	April	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
13	16/4/2018	14/4/2018	External	April	مهارات الاستقبال
3	19/04/2018	18/04/2018	External	April	القرار 597 الخاص بتصنيف الديون
4	26/04/2018	24/4/2018	External	April	المعيار ISO 27001 الخاص بأمن المعلومات وأهميته في عمل البنوك
1	20/06/2018	21/4/2018	External	April	التحكم الصناعي PLC
13	29/4/2018	29/4/2018	Internal	April	توعية في إدارة المخاطر و أمن المعلومات
1	25/4/2018	23/04/2018	External	April	المراجعة المبينة على المخاطر وفق متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية IIA

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
13	3/5/2018	3/5/2018	Internal	May	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
13	8/5/2018	8/5/2018	Internal	May	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
11	8/5/2018	8/5/2018	Internal	May	توعية بالجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية في بنك الشام
9	5/5/2018	5/5/2018	Internal	May	التمويل الشخصي - طرطوس
10	4/5/2018	4/5/2018	Internal	May	التمويل الشخصي - اللاذقية
8	11/5/2018	11/5/2018	Internal	May	التمويل الشخصي - حماه
9	12/5/2018	12/5/2018	Internal	May	التمويل الشخصي - حلب
2	16/5/2018	14/5/2018	External	May	طرق ضبط الجرائم المعلوماتية و اساليب مكافحتها
10	16/5/2018	16/5/2018	Internal	May	توعية بالجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية في بنك الشام

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
40	15/5/2018	15/5/2018	External	May	English placement test
39	16/5/2018	16/5/2018	External	May	English placement test
7	10/6/2018	10/6/2018	Internal	Jun	البرنامج الترحيبي
1	28/06/2018	24/06/2018	External	Jun	عمليات الخزينة وإدارة المخاطر المرتبطة بها
11	5/7/2018	3/7/2018	Internal	July	التجارة الخارجية
12	12/7/2018	10/7/2018	Internal	July	التجارة الخارجية
2	12/7/2018	5/7/2018	External	July	عمليات الخزينة وإدارة المخاطر المرتبطة بها
10	15/7/2018	15/7/2018	Internal	July	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
14	17/7/2018	17/7/2018	Internal	July	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
13	24/7/2018	22/7/2018	External	July	أساليب حل المشكلات Methods of problems solving
12	12/8/2018	24/7/2018	External	July	Excel Ms. advance
20	28/7/2018	28/7/2018	Internal	July	التمويل الشخصي
17	4/8/2018	4/8/2018	Internal	August	التمويل الشخصي
9	1/8/2018	1/8/2018	Internal	August	البرنامج الترحيبي
8	4/8/2018	4/8/2018	Internal	August	مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب - فرع طرطوس
11	14/10/2018	5/8/2018	External	August	English pre intermediate 1
14	14/10/2018	5/8/2018	External	August	English pre intermediate 2
13	15/10/2018	6/8/2018	External	August	English pre intermediate 3
16	15/10/2018	6/8/2018	External	August	English intermediate 1

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
10	13/8/2018	13/8/2018	Internal	August	توعية في إدارة المخاطر و أمن المعلومات
11	16/08/2018	16/08/2018	Internal	August	توعية في إدارة المخاطر و أمن المعلومات
11	13/9/2018	2/9/2018	Internal	September	سياسة واجراءات التجارة الخارجية (مهامها واعمالها)
10	5/9/2018	5/9/2018	Internal	September	توعية بالجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية في بنك الشام
9	6/9/2018	6/9/2018	Internal	September	توعية بالجوانب الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية في بنك الشام
10	9/9/2018	9/9/2018	Internal	September	توعية في نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015
2	20/9/2018	9/9/2018	External	September	اختبارات الاختراق
12	19/9/2018	19/9/2018	Internal	September	توعية في نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015
12	27/9/2018	18/9/2018	Internal	September	سياسة واجراءات إدارة رقابة الائتمان (مهامها واعمالها)

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
3	11/10/2018	26/9/2018	External	September	الجدارات الإدارية
8	30/11/2018	16/10/2018	External	October	مهارات البيع Sales (محافظة حلب)
4	1/10/2018	1/10/2018	Internal	October	توعية في نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015
12	16/10/2018	3/10/2018	Internal	October	سياسة و اجراءات عمل إدارة العمليات المركزية
13	23/10/2018	13/10/2018	Internal	October	المصرفي الاسلامي المعتمد
7	13/11/2018	30/10/2018	Internal	October	مهارات دراسات الجدوى الاقتصادية
2	14/11/2018	28/10/2018	External	October	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي و التدقيق الداخلي على القوائم المالية
1	16/11/2018	13/11/2018	External	November	المؤتمر المصرفي السنوي - الاسبوع المالي
12	13/11/2018	11/11/2018	Internal	November	سياسة واجراءات عمل قسم المؤسسات المالية
12	15/11/2018	14/11/2018	Internal	November	سياسة واجراءات عمل إدارة الشؤون الإدارية

Trainee No.	End date	Start date	Training type	Month	Training course
3	16/12/2018	14/11/2018	External	November	دبلوم التسويق الالكتروني
10	19/11/2018	19/11/2018	Internal	November	مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب
12	21/11/2018	21/11/2018	Internal	November	مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب
13	22/11/2018	22/11/2018	Internal	November	مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب
5	24/11/2018	19/11/2018	External	November	المصرفي الاسلامي المعتمد - طرطوس
12	2/12/2018	2/12/2018	Internal	December	سياسة و اجراءات عمل إدارة الأرشفة و الحفظ الأمين
9	15/1/2019	2/12/2018	External	December	اختبارات الاختراق Penetration testing
3	3/12/2018	3/12/2018	Internal	December	البرنامج الترحيبي

- 11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبنية في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2018.
- 12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2018.
- 13- لا يوجد اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
- 14- فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة:

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام	القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة
2018	1,167,136,466	-	24,853,725,817	674.00
2017	(2,416,346,676)	250,000,000 *	23,501,104,023	809.38
2016	9,026,091,684	250,000,000 **	24,152,345,730	189.79
2015	5,609,905,210	-	15,328,125,679	92.74
2014	2,077,232,266	-	9,842,542,339	104.25
2013	2,354,113,226	-	7,560,553,330	-
2012	331,011,350	-	5,200,424,837	-

*توزيع أرباح كأسهم مجانية
**توزيع أرباح نقدية

- 15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله :

السنة	حقوق المساهمين/ اجمالي الودائع	اجمالي التمويل و الاستثمار / اجمالي الودائع	اجمالي التمويل و الاستثمار / اجمالي الموجودات	الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط رأس المال المدفوع
2018	20%	38%	31%	5%	3%	16%

24,853,725,817	حقوق المساهمين
126,141,950,337	إجمالي الودائع
47,981,064,955	إجمالي التمويل و الاستثمار
156,709,037,671	إجمالي الموجودات
1,167,136,466	الأرباح قبل الضريبة
858,441,699	الأرباح بعد الضريبة
5,250,000,000	رأس المال المدفوع

16- اشتمل التقرير السنوي على خطة البنك المستقبلية

17- بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2018 ما مقداره 4,500,000 ل.س

- بلغ إجمالي تعويضات هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2018 ما مقداره 27,683,333 ل.س.

18- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2018	عدد الأسهم في 2017
البنك التجاري الكويتي	رئيس مجلس الإدارة	16,800,000	16,000,000
السيد نبيل الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	2,625,000	2,500,000
الدكتور علي خونده	عضو مجلس الإدارة	1,614,900	1,538,000
خزانة نقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1,050,000	1,000,000
السيد أسامة طاهر	عضو مجلس الإدارة	157,500	150,000

- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2018	عدد الأسهم في 2017
السيد أحمد اللحام	الرئيس التنفيذي	278,082	160,015
زوجة السيد أحمد اللحام	-	1,575	1,500
أبناء السيد أحمد اللحام	-	4,725	4,500

19- فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سوريا وخارجها للعام 2018:

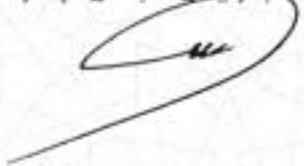
حصل أعضاء مجلس الإدارة على مصاريف إقامة واجتماعات وتعويضات ومكافآت بقيمة 71,754,441 ل.س .
أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها أيضا بالإفصاح رقم 39 بند مكافآت ورواتب الإدارة التنفيذية العليا وبلغت 208,057,426 ل.س
20- بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2018 مبلغ 4,215,100 ل.س .

21- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم .

إقرارات مجلس إدارة البنك

عملًا بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من نظام وتعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية فإن مجلس إدارة بنك الشام يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرار نشاط البنك خلال السنة المالية 2018 ويقر بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك، كما يقر المجلس بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد نبيل رفيق الكزبري
نائب رئيس مجلس الإدارة



الآنسة جمانة الحموي
المدير المالي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



إقرار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

استناداً لأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية فإننا نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة

